A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/44/PV.52
22 November 1989

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد خرازي (جمهورية ايران الاسلامية)
(نائب الرئيس)

ثم : السيد غاربا (نيجيريا)
(الرئيس)

سياسة الفصل العنصر التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٨] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية

(د) تقارير الامين العام

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64396/A ٢٢٨٢ت

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد خرّازي (جمهورية ايران الاسلامية) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البند ٣٨ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/44/22 و Corr.2)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/44/44)

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (A/44/47)

(د) تقارير الامين العام (A/44/533 ، A/44/555 و Corr.1 ، A/44/556 ، A/44/698)

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/44/709)

السيد بولاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد بقي الفصل العنصري لاكثر من أربعين عاما موضوع مناقشات مستفيضة في الامم المتحدة وفي الهيئات والمؤتمرات الدولية الاخرى . ولاتزال النتائج غير مرضية . فنظام بريتوريا لايزال يمارس الفصل العنصري وهو نظرية عنصرية تقوم على الانكار التام للمبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة . والفصل العنصري ينتهك حقوق الانسان الاساسية وهو جريمة ضد الانسانية . وجنوب افريقيا هي البلد الوحيد في العالم الذي يمارس التمييز العنصري في ظل دستوره وقانونه . وهذا يعتبر تشويها للمبادئ الاساسية للقانون والعدالة . فبدلا من تكريس الانظمة القانونية والتشريعية للنهوض بالكرامة الانسانية فإننا نجدها تستخدم لقمع الاغلبية من غير البيض في جنوب افريقيا . ومازال الفصل العنصري قائما ، على الرغم من الاستنكار العالمي له ، وفي انتهاك صارخ لقرارات ومقررات الجمعية العامة ، وتواصل حكومة جنوب افريقيا اللجوء الى الارهاب والقمع للابقاء على عنصريتها المؤسسية .

ولا يمكن للمرء أن يصدق أن الاستنكار والرفض الاخلاقيين يمكن أن يؤديا وحدهما إلى القضاء على الفصل العنصري ، ولا يمكن للمرء أن ينخدع بالتغييرات السطحية التي حدثت في جنوب افريقيا مؤخرا .

إننا نلاحظ بالطبع التغييرات القليلة التي ادخلها رئيس جنوب افريقيا الجديد ، السيد و . دي كلرك . ولكنها في الواقع لا تغير شيئا يذكر في الحياة اليومية للاغلبية السوداء المقهورة في ذلك البلد . فنحن لا نرى مثلا أنه حدث تغيير كبير عندما منع استخدام السياط المسماة بالافريكانية "سجامبوكس" التي كانت من المعدات التي تستخدمها الشرطة لتفرقة الجموع .

إن الاصلاحات المزعومة لا تتوخى ازالة الدعائم التشريعية للفصل العنصري ؛ فمازالت تلك الدعائم باقية كأساس لتنظيم المجتمع . وعلى أية حال فإن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ؛ بل يجب القضاء عليه . ونهاية هذا النظام أمر مفروغ منه ؛ إنه سيزول عاجلا أم آجلا .

لقد أصبح من الواضح ان من أهم السبل لاجراء تغييرات سلمية في جنوب افريقيا وتحقيق استئصال الفصل العنصري القيام بعمل دولي حاسم ، بما في ذلك فرض الجزاءات المنصوص عليها في قرارات مجلس الامن والتي تتمشى مع الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . فهذه هي أفضل وأفعل الوسائل التي يستطيع بها المجتمع الدولي مساعدة النضال المشروع لشعب جنوب افريقيا المقهور والتعجيل بنهاية الفصل العنصري . وينبغي أن نتذكر أيضا أن الفضل في الافراج عن والتر سيسولو والسجناء السياسيين السبعة الآخرين يرجع الى الضغط المستمر الذي مارسه المجتمع الدولي على حكومة جنوب افريقيا .

ولن تكون جنوب افريقيا دولة حرة وديمقراطية حتى يمنح كل مواطني جنوب افريقيا حقوقهم الاساسية وغير القابلة للتصرف وتحفظ لهم كرامتهم الانسانية . ويكمن الحل في الحوار بين الاغلبية غير البيضاء والحكومة بشأن انهاء الفصل العنصري والانتقال السلمي الى مجتمع لا عنصري . وقد شعرنا بالارتياح للانباء التي أفادت أن هذا الرأي بات يؤمن به عدد متزايد من السكان البيض في جنوب افريقيا . وفي المسيرة المناهضة للفصل العنصري التي جرت في كيب تاون في ١٣ أيلول/سبتمبر من هذا العام كان السود والخلاسيون يؤلفون الجانب الاعظم من المتظاهرين الذين وصل عددهم الى ٣٠ ألفا ، ولكن امتزج بهم في الموكب الحاشد مئات كثيرة من البيض - من بينهم غوردون أوليفر عمدة كيب تاون وبعض معاونيه في مجلس المدينة .

غير أنه يجب على حكومة جنوب افريقيا ، حتى تجعل هذا الحوار مع أغلبية سكان البلد ممكنا ، أن ترفع حالة الطوارئ وما ارتبط بها من قيود على النشاط السياسي ، وأن تفرج عن كل السجناء السياسيين المتبقين ومن بينهم نيلسون مانديلا ، وأن ترفع الحظر على المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، وأن تسمح للمنفيين بالعودة الى وطنهم .

ونحن نتفق اتفاقا كاملا مع الاسقف ديزموند توتو عندما قال إن اعلان حكومة الرئيس دي كليرك عن استعدادها للتحرك نحو اقامة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا يجب أن يحكم عليه بأفعاله لا بأقواله .

ولا توجد قضية أخرى تتحد بشأنها مواقف الدول الاعضاء في الامم المتحدة مثلما تتحد مواقفها فيما يتعلق بإدانة الفصل العنصري . ومن حق الشعب المقهور في جنوب افريقيا أن يطالب المجتمع الدولي باتخاذ تدابير فعالة للضغط على الحكومة العنصرية من أجل القضاء على نظام الفصل العنصري الذميم .

ومازلنا نعتقد أن الاجراء السلمي الوحيد الذي يمكن أن يقض على الفصل العنصري هو بذل جهود دولية منسقة لعزل جنوب افريقيا سياسيا واقتصاديا ، فهناك أوقات في التاريخ تقتضي فيها الحكمة وبعد النظر السياسيان درء الكوارث المتوقعة

بعمل وقائي سلمي . ومما لا شك فيه أننا نجتاز الآن مثل هذا المنعطف . فلنعمل من ثم عن اقتناع راسخ ولنشجع معارضي الفصل العنصري بتأييد المجتمع الدولي لقضيتهم . ولنبين بجلاء أن نظام الفصل العنصري نظام لا يطاق ، وأن الناس في كل مكان يشعرون ازاءه بالنفور ، وأنه بغير إحداث تغييرات أساسية لا يمكن لبريتوريا أن تتوقع اقامة علاقات طبيعية مع بقية العالم .

وبولندا تشاطر العالم أمله في حدوث تغييرات سلمية في جنوب افريقيا ، وفي انهاء القمع والعنف والوحشية ، وكفالة التمتع بحقوق الانسان والمساواة والحريات الأساسية . ولذا فإننا ندعو الى مضاعفة الجهود الدولية الرامية الى انهاء الفصل العنصري ودعم الحل السياسي الذي من شأنه أن يستعيض عن نظام الفصل العنصري بنظام قائم على العدالة والمساواة بين الاعراق .

السيد بيبولسونغرام (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلدي أن يثني على اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لاسهاماتها القيمة الرامية الى القضاء على الفصل العنصري . ويشيد وفدي باللواء غاربا رئيس اللجنة الخاصة ، وكذلك بسائر أعضاء اللجنة الخاصة ، كما نعرب عن تقديرنا للامين العام لجهوده الدؤوبة الرامية الى مكافحة الفصل العنصري .

لقد قيل إن رياح التغيير تهب الآن على جنوب افريقيا . وأوجدت القيادة الجديدة في بريتوريا شعورا بالتفاؤل . وكان الافراج مؤخرا عن سبعة من أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي ، من بينهم والتر سيسولو ، بادرة ايجابية . كما كان قرار السلطات بعدم انفاذ الحظر المفروض بموجب حالة الطوارئ على مسيرات الاحتجاج خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح . ونحن ندعو سلطات جنوب افريقيا الى المحافظة على الزخم الايجابي الساعي الى التغيير . غير أننا نلاحظ مع الاسف أن سياسة الفصل العنصري المفلسة مازالت على حالها حتى اليوم . فحالة الطوارئ مستمرة . ولايزال الناس يعتقلون بغير محاكمة . وما برح نيلسون مانديلا وثلاثة آلاف سجين سياسي آخر مغيّبين في السجون .

كما لاتزال سياسات نظام الفصل العنصري في بريتوريا تلحق الاضرار بمنطقة الجنوب الافريقي بأسرها . ويبدو أن بريتوريا تحاول أن تدمر عمدا اقتصادات جيرانها .

فقد أوضحت دراسة أجراها فريق العمل المشترك بين الوكالات والتابع لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، أن دول خط المواجهة قد منيت بخسارة تقرب من ٦٠ بليون دولار من ناتجها المحلي الاجمالي خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨ . فقد أصيبت أنغولا وحدها بخسارة قدرها ٤,٥ بليون دولار تقريبا في ١٩٨٨ ، وبلغت تلك الخسارة خلال الفترة ١٩٨٠ الى ١٩٨٩ نحو ٣٠ بليون دولار . وتعرّضت موزامبيق لخسارة قدرها ٣ بلايين دولار خلال ١٩٨٨ و ١٥ بليون دولار خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٨ .

كما لقي ما يزيد على ١,٥ مليون نسمة حتفهم في المنطقة نتيجة سياسات نظام بريتوريا . وأصبح ما يقرب من نصف سكان أنغولا وموزامبيق نازحين ولاجئين .

ولذا يجب أن يستمر الدعم الدولي القوي والثابت لدول خط المواجهة الافريقية . وتظل المقاطعة الاقتصادية لجنوب افريقيا أمرا أساسيا . منذ ما يزيد على ربع قرن من الزمان قال البرت لوتولي ، وهو رئيس سابق للمؤتمر الوطني الافريقي فاز بجائزة نوبل للسلام عام ١٩٦٠ .

"إن المقاطعة الاقتصادية لجنوب افريقيا ستسبب بلا ريب معاناة للافريقيين . إننا لا نشك في هذا . ولكن اذا كانت تلك المقاطعة وسيلة تُقصّر من أيام إراقة الدماء ، فإن المعاناة ستكون ثمنا نحن مستعدون لدفعه" .

ولا يزال هذا صحيحا اليوم .

لقد اتخذت تايلند موقفا ثابتا يقوم على الرفض المطلق للفصل العنصري . ويجب مواصلة العقوبات الالزامية الدولية ضد جنوب افريقيا إلى أن يتم القضاء النهائي على الفصل العنصري . وقد تناول وزير خارجية بلدي ، في البيان الذي أدلى به مؤخرا في الجمعية العامة ، قضية الفصل العنصري بالكلمات التالية :

"[لقد] استنكرنا بشدة هذا النظام وهذه السياسة الوحشيين ، وشجبنا هذا النظام في هذا المحفل وغيره . ويجب على الامم المتحدة أن تواصل الضغط على بريتوريا لكي تقوم بالتحول الضروري ، عن طريق تركيز الاهتمام على المسالة ومواصلة الضغط السياسي والاقتصادي . ولا يسعنا إلا أن نأمل أن يسود المنطق والرشد بالسرعة الكافية لتلافي المأساة التي توشك على الحدوث في جنوب افريقيا" . (A/44/PV.13 ، ص ٦٣ ص ٦٣ - ٦٥)

ويؤيد وفد بلادي دون تحفظ شتى التدابير الدولية المتخذة ضد جنوب افريقيا ، بما في ذلك الحظر النفطي على النحو الذي تدعو اليه الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٥/٤١ (واو) . وتقوم حكومة بلادي بتنفيذ أحكام ذلك القرار بحذافيرها . ففي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٧٨ ، قرر مجلس الوزراء التايلندي حظر التجارة بين تايلند وجنوب افريقيا . كما تحظر قوانين وزارة التجارة التايلندية لعام ١٩٨٢ سائر أنواع التجارة بين تايلند وجنوب افريقيا ، وأي انتهاك لهذه القوانين تطبق عليه العقوبات المحددة في قانون الاستيراد والتصدير المطبق في المملكة .

لقد تولى دفة سفينة جنوب افريقيا قبطان جديد . وبدأت السفينة تبتعد عن مسارها الاصلي الذي كان يتجه صوب التدمير التام ، لكن تغييرا طفيفا لا يكفي . وعلى القبطان الجديد أن يعكس تماما اتجاه السفينة قبل فوات الاوان وقبل أن تجنح السفينة للغرق .

يطلب وفد بلادي الى القيادة الجديدة في جنوب افريقيا أن تواصل بقوة ونشاط العمل الطيب الذي بدأته . فالخطوات القليلة التي اتخذتها بريتوريا حتى الآن لن تضيف الكثير إن لم يتبعها اصلاح حقيقي ملموس . وبالرغم من أن التغيير في الاسلوب أو التغيير الجزئي قد يكون سارا في بداية الامر ، فهو لا يمكن بل ولا يجب أن يكون بديلا للتغيير الشامل . ويتعين على القيادة في جنوب افريقيا أن تستأصل شافة الفصل العنصري قبل أن تقضي قوى التغيير القوية عليها هي والفصل العنصري معا .

يجب أن يبدأ نظام بريتوريا عملية حوار وطني مع كل الاطراف في جنوب افريقيا . ويتعين عليه أن يضع حدا لحالة الطوارئ ، وأن يطلق سراح نلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين دون قيد أو شرط ، كما يجب وضع جدول زمني قصير للقضاء على الفصل العنصري .

وسيؤدي استئصال شافة الفصل العنصري الى تمكين المجتمع الدولي ، في نهاية المطاف ، من رفع الجزاءات التي يفرضها . وعندئذ تستطيع جنوب افريقيا أن تعود لالتماس مكانها الصحيح بيننا جميعا في أسرة الامم .

السيد بال (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : اذا ما كان لي أن أضع كشف حساب للمناقشة العامة في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، فإنني سأركز على قاسم مشترك في كل البيانات : الاعتراف الاجماعي من قبل المجتمع الدولي بتحسن العلاقات السياسية الدولية . وقد ساعد المناخ السياسي الذي تحسن على هذا النحو على تسوية بعض الصراعات الاقليمية . لكن استمرار وجود بؤر للتوتر في مختلف بقاع العالم يبين مدى ضعف هذا التحسن لانه يرتكز أساسا على الانفراج بين الدولتين العظميين دون سواه .

واذا اقتصر الحديث على افريقيا ، وخاصة الجزء الجنوبي منها ، توجد حالة تنطوي على مفارقة تاريخية بسبب سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، وهي المركز الاساسي للتوتر في المنطقة وموضع المناقشة الحالية .

إن بروتوكول برازافيل والاتفاقات التي أبرمت في نيويورك في العام الماضي ، والتي اسهم بلدي اسهاما متواضعا في ابرامها ، قد أديا الى انسحاب قوات جنوب افريقيا من أنغولا وعززا تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهو القرار الذي تمكن بفضله شعب ناميبيا الشقيق ، بعد سنوات عديدة من النضال البطولي من أن يمارس ولاول مرة ، منذ يومين فقط ، أحد حقوقه الاساسية ، أي حقه في تقرير المصير . ويحدو بلادي الامل في أن تقود هذه العملية ناميبيا الى الاستقلال الذي سيحظى بالتأكيد باحترام مجتمع الامم .

إلا أن التطورات الايجابية الجارية في ناميبيا ، التي تحتلها جنوب افريقيا حتى الآن احتلالا غير مشروع وتحولها الى رأس جسر لشن الهجمات المتعمدة على أنغولا وغيرها من دول خط المواجهة ، لا يمكن أن تخفي الآثار المدمرة لسياسة العدوان وزعزعة الاستقرار التي ينتهجها النظام العنصري ضد الدول المجاورة المستقلة ، بهدف غير معلن هو تقويض اقتصادات تلك الدول وزيادة اعتمادها على جنوب افريقيا .

تقدم اللجنة السياسية الخاصة في تقريرها A/44/22 و Corr.2 تقييما شاملا لتلك السياسة ، فتقول إن أعمال ارهاب الدولة قد كبدت الدول التسع الاعضاء في مؤتمر

تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي شمنا فادحا . ففي المجال الاقتصادي ، على سبيل المثال ، تعين ان يتحمل الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدول في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٨ عبئا قدره ٥٠ بليون دولار .

ان الاستراتيجية الشوهاء للحرب غير المعلنة التي تشن على نحو مباشر أو غير مباشر لا هدف لها سوى الدفاع المحموم عن سياسة مشينة يزعم انها تستند أساسا الى التنمية المنفصلة للاعراق ، حيث تحرم بمقتضاها ، للاسف ، الغالبية السوداء من حقوقها الاساسية ، بل ومن كرامتها الانسانية .

إن الفصل العنصري الذي وصف بانه جريمة ضد الانسانية يتناقض تماما مع مبادئ ومقاصد الميثاق ، وينتهك صلاحية الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ولا تكفي الادانة الاجماعية للفصل العنصري ، ويجب على المجتمع الدولي أن يقف صفا واحدا في مواجهة هذا التحدي ، وأن يعمل بحسم على استئصال شأفته .

هذه هي الخلفية التي يجب أن ينظر على أساسها الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية القادمة المكرسة للفصل العنصري .

لقد أرجع كل الفضل في انسحاب قوات جنوب افريقيا من أنغولا - بما يجانب الصواب - الى الانفراج بين الدولتين العظميين . صحيح كان للاسهامات الحميدة من جانب الولايات المتحدة - بوصفها البلد الوسيط - وكذلك الاتحاد السوفياتي أثرها الحاسم في العمل على اقرار السلم في المنطقة . ومع ذلك ، فإن ما تعرضت له جنوب افريقيا من هزيمة عسكرية في أنغولا ، ومن ضغوط سياسية واقتصادية سواء في داخل جنوب افريقيا أو خارجها ، كان له أثره بالاضافة الى الانفراج بين الدولتين العظميين في تحديد موقف جنوب افريقيا أثناء المفاوضات التي أسفرت عن النتيجة التي رحب بها المجتمع الدولي .

وفي هذا السياق نفسه ، يتعين علينا أن ننظر الى الافراج الذي تم مؤخرا عن بعض السجناء السياسيين وبعض القادة السود ، والى الاصلاحات المزعومة التي أعلنت قبل ذلك ، والتي نظر اليها البعض - على نحو ليس له ما يبرره - على انها بداية لعملية

اضفاء الطابع الديمقراطي التي كان يراد من المجتمع الدولي أن يرقبها دون أن يحرك ساكنا . ويا لها من مفارقة اذ نعرف ان دعائم الفصل العنصري لاتزال راسخة لا تتزعزع ، ولايزال قانون مناطق الجماعات وقانون الخدمات المنفصلة وغيرهما من القوانين سارية المفعول ، في الوقت الذي تدخل فيه حالة الطوارئ عامها الرابع وهي راسخة لم يطرأ عليها ضعف .

لكن النظام العنصري في بريتوريا الذي تتسلط عليه روح الشر ، والذي مازال يضاعف من تدابيره القمعية ، يثير صمودا ضاريا من جانب مقاومة يشتد عودها يوما بعد يوم ، وتنضم اليها كل يوم قطاعات أخرى من سكان جنوب افريقيا . إن الحزب الديمقراطي ، ومعهد البديل الديمقراطي لجنوب افريقيا ، ومنبر الحريات الخمس ، ولجنة جوهانزبرغ للعمل الديمقراطي ، وكثير غيرها - عززت جميعها من جبهة رفض الفصل العنصري . بل وانضمت اليها مؤخرا الكنيسة البروتستانتينية الهولندية التي ظلت لمدة طويلة الكنيسة الراعية للمسيحية في ظل الفصل العنصري .

ومع ذلك ، فلن ينهار هذا النظام البغيض بسبب الانشطة التي تقوم بها القوى المناوئة للفصل العنصري في جنوب افريقيا وحدها . ومنذ اعتماد قرار الجمعية العامة ١٩٦١ (د - ١٧) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ ، والذي طالبت فيه الجمعية العامة بقطع العلاقات التجارية مع جنوب افريقيا ، ما فتئت الامم المتحدة تضاعف من وسائل ضغطها على نظام الفصل العنصري .

ويجدر بنا هنا أن نشيد بالجهود التي يقوم بها مركز مناهضة الفصل العنصري واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري فيما يتعلق بالحملة الرامية الى زيادة الوعي ، ومتابعة وتنسيق السياسة التي تنتهجها منظمتنا ضد هذا النظام البغيض . وعلى الرغم من ذلك ، تواصل جنوب افريقيا بعناد سياستها اللاإنسانية تحديا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن .

لماذا إذن نندهش ونحن نعلم أن نظام الفصل العنصري يدين ببقائه لتواطؤ بعض الدول التي تسعى ، فيما يشبه الخيانة ، الى تحقيق مصالحها الضيقة على حساب قيم تزعم جهارا بأنها تدافع عنها بقوة . وبلدي ، وهو طرف في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، يشاطر وجهة النظر القائلة بأن فرض جزاءات إلزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق يظل السبيل السلمي الوحيد القادر على زعزعة آخر استحكامات الفصل العنصري . وتؤكد صلاحية هذا النهج التغييرات الاخيرة التي طرأت على موقف بريتوريا نتيجة للجزاءات المحدودة ، والتي تفتقر للاسف الى التنسيق .

ينبغي للمجتمع الدولي أن لا يسمح بتضليله مرة أخرى بمحاولات ترمي الى مواءمة الفصل العنصري مع الاوضاع الجديدة ، لان الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ؛ وينبغي استئصال شافته .

لقد قيل كثيرا أن العنف هو العقبة الرئيسية في طريق تهيئة مناخ يمكن أن يؤدي الى الحوار . ولكن يتعين على نظام بريتوريا أن يوفر الظروف اللازمة لاجراء ذلك الحوار عن طريق الغاء القوانين التمييزية ورفع التدابير القمعية التي لا تولد إلا العنف .

وكما قال رئيس وفد الكونغو ، سعادة السيد ، أنطوان ندينغا - أوبا ، وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية ، من فوق هذا المنبر في الشهر الماضي :

"وكيما يتحقق السلم والامن في جنوب افريقيا لابد من الافراج الفوري غير المشروط عن نلسون مانديلا وكل السجناء السياسيين ، ورفع حالة الطوارئ ، وإعادة جميع الحقوق المدنية للمواطنين كافة ، واقامة نظام ديمقراطي حقيقي ، وكذلك انهاء أية سياسة ترمي الى زعزعة استقرار بلدان المنطقة دون الاقليمية" . (A/44/PV.21 ، ص ٦٧)

وفي رأينا أن إعلان اللجنة المخصصة المنبثقة من منظمة الوحدة الافريقية ، والصادر في هراري في ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، يشكل أساسا مناسبا للتفاوض من أجل تطبيق تغييرات سلمية في جنوب افريقيا .

وعندما يتم ذلك ، يتعين على بريتوريا أن تهيئ الظروف التي تؤدي الى اجراء حوار من أجل اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية متعددة الاعراق ، تستعيد فيها أغلبية سكانها حقها في المواطنة .

ولا يمكن أن تقاس النوايا الحسنة للسيد دي كليرك إلا بالتخلي عن الفصل العنصري .

السيد طومسون (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لعل المناخ السياسي العالمي في هذا القرن لم يكن مواتيا لتسوية الخلافات بين البلدان كما هو الحال عليه الآن . وعبر جميع المناطق ، ما برح الكثير من القضايا التي أدت الى تقسيم الدول على نحو مرير ، تقل في حدتها الآن وتزداد تقبلا للحلول . وبدأت المشاكل العصيّة على الحل من قبل في الانفراج في ظل روح جديدة من التفاهم والتعاون والتوفيق . وبدأ الوعي بعدم جدوى القهر والقمع والحلول المفروضة يتحقق بدرجة لم يسبق لها مثيل ، مبشرا ببلوغ عهد جديد من العلاقات الدولية المثمرة .

وينبغي للمجتمع الدولي أن يستخدم هذا المفهوم الجديد للهدف المشترك في التأثير على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وليس هناك أدنى شك في أن هذا التعاون ، لو نفذ بالكامل وبأمانة ، لن يتمكن هذا النظام من البقاء طويلا . ولكن بقاء هذا النظام لعقود عديدة يدل على صلابته وإصراره على البقاء . ولهذا ، ينبغي التوسع في نطاق الضغوط والجزاءات التي فرضت وتكثيفها .

تستحق اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، التي يرأسها السفير غاربيا ممثل نيجيريا ، التهنئة على الدور التنسيقي الفعال الذي قامت به في الحملة المتواصلة التي استمرت طويلا ضد الفصل العنصري . ويدل ظهور بوادر الضعف والتصدع في صرح الفصل العنصري على ما يستطيع أن يحققه الضغط المكثف الذي مارسته اللجنة الخاصة في عملها ، وتدقيقها ، وكذلك الوكالات والأجهزة المنبثقة منها . ومع ذلك ، وكما لاحظ المتكلمون السابقون ، لا يمكن القول بأن النصر في الحرب ضد الفصل العنصري قد تحقق . ولكن الأمر الآن لا يعدو أن يكون مسألة وقت .

ويعد تقرير اللجنة الخاصة بيانا شاملا بالخطوات التي اتخذت والنتائج التي تحققت في مكافحة نظام الفصل العنصري . وقد أدى الأثر التراكمي لكل هذه التدابير ، التي اضطرت بعض الحكومات والشركات عبر الوطنية الى اتخاذها بسبب تحرجها أمام الرأي العام بعد أن ألقت اللجنة الخاصة الأضواء على تورطها - الى دفع جنوب افريقيا الى طاولة المفاوضات . فبعد أن أصبحت جنوب افريقيا غير قادرة على تحمل التكلفة الاقتصادية والسياسية لزيادة عزلتها التي فرضتها على نفسها بانتهاج سياسة الفصل

العنصري واخضاعها لناميبيا لفترة طويلة ، ساومت من أجل السلم . ومن المؤسف أن بعض البلدان التي تستطيع بنفوذها أن تحمل جنوب افريقيا على الاسراع بالتخلي عن الفصل العنصري ، لا تجد في نفسها القدرة ، أو لا تتوافر لديها الرغبة ، لاتخاذ تدابير تزيد من الزخم الرامي الى إزالة الفصل العنصري .

إن الانتخابات الجارية الآن في ناميبيا هي خاتمة سنوات طويلة من الاستعمار والنضال الطويل الذي خاضه الشعب ضد قوى الفصل العنصري في سبيل تقرير المصير والتحرر . وقد ساهم في ذلك أيضا الدعم الصادر عن المنطقة وعن المجتمع الدولي . ويسعد فيجي أن تضطلع بدور صغير ، ولكنه دور مباشر في عملية الاستقلال ، عن طريق تدبير فرقة من المراقبين من رجال الشرطة . ونحن نأمل أن نرحب في المستقبل القريب بناميبيا لتحتل مكانها المشروع في مجتمع الدول ذات السيادة . وستحتاج الدولة الجديدة الى معونة لمساعدتها على تذليل الصعاب في السنوات الاولى . ونأمل أن يحدث ذلك طواعية حتى ينتهي اعتمادها على جنوب افريقيا في أسرع وقت ممكن .

وكنا نأمل أن يؤدي تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) إلى تخليص ناميبيا من الفصل العنصري وجنوب افريقيا معا . بيد أننا نلاحظ أن خليج والفيس سيبقى كذكرى غير سارة تذكرنا بنظام بريتوريا . وستصبح هذه القطعة ، ليس فقط سيف ديموقليس المسلط على الدولة الجديدة التي ليس لها أي ميناء خارجي آخر ، ولكن أيضا تعرقل من تقدم الحكومة الجديدة في كفاحها وهي في مهدها تسعى لتأسيس كيانها . وسيظل خليج والفيس يحدد معاملات هذه الحكومة ويسبب أيضا تدخلا لا مبرر له في شؤون الدولة الجديدة . ومن المقرر أن ينتهي عمل فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، لكن سيبقى هناك واجب ذو شقين يتعين على المجتمع الدولي القيام به ، أولا ، أن يضمن ألا تعاود جنوب افريقيا من جديد قمعها لناميبيا ، ولاسيما بأساليب غير مباشرة ، وثانيا ، أن يبحث المجتمع الدولي عن وسائلا لاعادة الجزء المقتطع ، خليج والفيس ، إلى وطنه الام .

ويأمل وفدي أن يكون اطلاق سراح ثمانية من السجناء السياسيين في تشرين الاول/ اكتوبر ، ومن بينهم السيد والتر سيسولو الذي قضى في السجن ٢٦ عاما ، علامة على انفراج حقيقي في سياسة جنوب افريقيا وموقفها من السياسيين النشطين . ونأمل أن يزداد هذا الانفراج وضوحا باطلاق سراح بقية السجناء السياسيين ، ولاسيما السيد نيلسون مانديلا ، ورفع حالة الطوارئ ، والغاء الحظر المفروض على المنظمات السياسية .

وقد جاءت الدورة الاستثنائية المقرر عقدها للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري في الفترة بين ١٢ و ١٤ كانون الاول/ديسمبر في موعدها المناسب . فهي ستكون مناسبة لتعزيز المكاسب التي تحققت في مواجهة نظام الفصل العنصري البغيض وللقضاء عليه في أقرب وقت ممكن . والواقع أن السلم والاستقرار والتقدم في الجنوب الافريقي ، بل وفي العالم بأسره ، لن تتحقق اذا استمر وجود نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

السيده دياللو (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أبدأ كلمتي بالاعراب عن شكر وفدي للسيد بيريز دي كوييار أميننا العام وللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، التي كان السفير غاربا ممثل نيجيريا يوجه أعمالها بمهارة وتفان ، لما بذلاه من جهود في سبيل استئصال شأفة هذا البلاء الذي أصاب عصرنا الا وهو الفصل العنصري .

لقد كان استمرار الممارسات اللاإنسانية والمهينة التي يرتكبها نظام الفصل العنصري البغيض دافعا للجمعية العامة الى أن تبحث مرة أخرى البند ٣٨ من جدول الاعمال المعني بسياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا .

ومنذ أكثر من ٤٠ عاما ومسألة الفصل العنصري تدرج بنفس العبارات ، ومازالت التطلعات المشروعة للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا تواجه بالقمع ، ومازالت حقوقها في الحرية والكرامة تواجه بسياسات وممارسات أدانها المجتمع الدولي . وبهذا النظام الإنساني القائم على التمييز العنصري الذي تحول الى عقيدة سياسية ، يواصل

نظام الفصل العنصري في بريتوريا ممارسة قمعه الوحشي ضد السكان السود في جنوب افريقيا ، بل وشدد من ممارساته منذ اعلان حالة الطوارئ في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٥ .

وقد جعلت جنوب افريقيا من زعزعة الاستقرار والعدوان والغزو "مبدأ للتعايش" في علاقاتها مع الدول المجاورة لها ، وبذلك تدوس بالاقدام المبادئ المقدسة للسيادة والسلامة الاقليمية للدول .

ولاشك في أن جنوب افريقيا عندما قررت ألا تصغى لجميع النداءات الصادرة عن المجتمع الدولي وجميع تحذيرات مجلس الامن - وهو الجهاز الاساسي للامم المتحدة المكلف بصيانة السلم والامن الدوليين - قد آثرت أن تتحدى العالم بأسره برفضها العنيد لاحترام حقوق الانسان الاساسية وتطبيق حكم الاغلبية .

وهذا التحدي للمنطق والاخلاق والتاريخ يبين بوضوح أن هناك حاجة للتعجيل بالجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي بغية استئصال الفصل العنصري عن طريق تطبيق جزاءات اقتصادية شاملة والزامية على جنوب افريقيا . وفي اعتقادنا أن هذه التدابير مازالت هي الوسيلة السلمية الوحيدة القادرة على الزام مؤيدي الفصل العنصري بالاستماع الى صوت العقل . ومازال هذا التحرك الجماعي والمنسق هو الرد الوحيد الممكن في الوقت الحالي على العنف الدموي الذي يتعرض له السكان السود في جنوب افريقيا ، وعلى التدهور الذي تعانيه دول خط المواجهة .

ان وحشية سياسات الفصل العنصري ، وما يترتب على هذه الحالة من خسائر مستمرة في الارواح والممتلكات في المنطقة ، وما يتعرض له السلم والامن الدوليان من مخاطر ، كلها تدعو الى أن يتحرك المجتمع الدولي على وجه السرعة ، لان كل تأخير في استئصال هذا النظام سيعني المزيد من الخسائر في الارواح وسيكون المجتمع الدولي مسؤولا عنها أمام الاجيال المقبلة .

والاقتراح الذي قدم مؤخرا بالشروع في مفاوضات ، والافراج عن ثاني أهم شخصية بين أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، والتر سيسولو ، وغيره من السجناء السياسيين ، وكذلك عقد أول اجتماع علني للمؤتمر الوطني الافريقي بعد أكثر

من عشرين عاما من فرض الحظر عليه ، يمكن أن تعتبر أول التدابير المشجعة ، وإن كان من الصعب تفسيرها على أنها المقدمات الحقيقية لالغاء الفصل العنصري .

والواقع أن استمرار قيام حالة الطوارىء ، واستمرار وجود القوانين القمعية الاستبدادية ، واستمرار حظر الاحزاب السياسية والنقابات العمالية ، وكذلك تكميم الصحافة ، كلها أمور لا تتفق مع النية المعلنة لقادة جنوب افريقيا الحاليين على احداث تغييرات جوهرية . ان الفصل العنصري ، بحكم تعريفه نفسه وبحكم جوهره ، لا يمكن اصلاحه ، بل يجب القضاء عليه قضاء مبرما .

وهذا القضاء الفوري على الفصل العنصري مازال هو الشرط الاساسي لاقامة مجتمع ديمقراطي وغير عرقي وقائم على المساواة في جنوب افريقيا الموحدة وغير المجزأة . ويتوقف الاستعداد للتغيير على تهيئة مناخ الحوار ، والذي مازال شرطه الاول هو الافراج دون قيد أو شرط عن جميع السجناء السياسيين ومن بينهم نيلسون مانديلا ، ورفع حالة الطوارئ وجميع التدابير المرتبطة بها أو البديلة لها ، والغاء جميع التشريعات القمعية والتمييزية ضد التجمعات السياسية والاجتماعية المناهضة للفصل العنصري ، والالتزام باجراء مفاوضات حقيقية بين السلطات في بريتوريا والممثلين الشرعيين لحركات التحرر والقوى الوطنية في جنوب افريقيا .

ولتحقيق ذلك ، لابد للمجتمع الدولي أن يؤدي واجبه وأن يتخذ تدابير محددة ومتضافرة لتعزيز التضامن مع المقاتلين من أجل الحرية ومع دول خط المواجهة وهي ضحية سياسات زعزعة الاستقرار التي يتبعها نظام بريتوريا .

ومن المهم أن يكثف المجتمع الدولي جهوده من أجل التنفيذ الفعال لبرامج الكفاح لمناهضة الفصل العنصري وتقديم المساعدة لضحايا ممارساته اللاإنسانية .

وكما قال رئيس دولة السنغال فخامة الرئيس عبده ضيوف ،

"إن خطى التاريخ قد أسرعت في جنوب افريقيا التي تعيش فترة هامة للغاية ، وتمر بلحظة حاسمة بالنسبة لمصيرها ومصير افريقيا" .

ولذا فإن السنغال سيشارك أكثر من أي وقت مضى في جميع الجهود اللازمة لتحقيق توافق الآراء الذي يتيح لجميع الدول المحبة للسلم والعدل أن تسهم بصورة فعالة في القضاء النهائي على الفصل العنصري حتى يمكن أن تنتصر قضية حقوق الانسان والسلم والعدل في جنوب افريقيا . ولهذا أيضا أود أن أؤكد للأعضاء أن وفد السنغال يعتزم أن يقدم اسهامه في الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة المكرسة للفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي .

السيد يوانيدس (قبرص)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مافتئت مسألة الفصل العنصري معروضة على الأمم المتحدة لعقود عديدة الآن وقد نوقشت باستفاضة ، واتخذت قرارات عديدة في الجمعية العامة ومجلس الأمن أدانت الفصل العنصري والتمييز العنصري بأنهما انتهاك لميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان وكل الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الانسان .

غير أن الفصل العنصري كان ولايزال يمثل الخطة التي يرسي عليها نظام جنوب افريقيا ويطور نظامه السياسي وسياسته القائمة على العنصرية والتمييز العنصري ، بالتحدي للميثاق والقرارات المتعاقبة للأمم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، يستند بقاء هذا النظام المؤسسي البغيض على أعمال العنف ، وزعزعة الاستقرار ، والحرمان ، والقمع ، والعدوان ، والتشريعات المنافية للانسانية .

وبغية اخضاع شعب جنوب افريقيا المناضل ، لايزال نظام بريتوريا يطبق قوانين الطوارئ ، ويحظر أنشطة المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، كالمؤتمر الوطني الافريقي ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا . ولايزال الآلاف من الأفراد والمناضلين النقابيين المعارضين للفصل العنصري يلاحقهم الاضطهاد ، ومافتئت الرقابة الصارمة مفروضة على الصحف ووسائط الاعلام الأخرى .

ومازالت تدابير القمع مستخدمة ضد الشعب المناضل بأقسى الوسائل الممكنة عملا على حرمانه - بلا ضمير أو وازع أخلاقي - من أبسط حقوقه الانسانية ذاتها . إن نظام الفصل العنصري الخبيث والمعاناة الطويلة للشعب المحروم من حقوقه الانتخابية والاقتصادية مسألة لا يمكن تمويهها بمجرد التكلم عن بعض الاصلاحات واعطاء وعود غامضة بقرب احداث تغييرات هامة ، حتى وإن اقترن ذلك كله ببعض اللفتات التي يجري التهليل لها على نطاق واسع .

ولئن كان الافراج مؤخرا عن الأمين العام السابق للمؤتمر الوطني الافريقي سيسولو وبعض السجناء السياسيين الآخرين المحتجزين في السجون منذ سنوات طويلة من الأمور التي نرحب بها ، إلا أن هذا الاجراء يظل مجرد بادرة منفردة وغير مُقنعة .

فلايزال نيلسون مانديلا ، رمز النضال الذي لا يقهر للاغلبية الباسلة من شعب جنوب افريقيا ضد العبودية العنصرية ، وسائر السجناء والمحتجزين السياسيين يعانون في سجون جنوب افريقيا منذ أكثر من ٣٠ عاما . ولسوف نواصل الاصرار على اطلاق سراحهم فورا ودون شروط اذا ما أريد تهيئة الظروف التي تفضي الى اجراء مفاوضات جادة وواعدة لاحداث التغيرات الاساسية المنشودة في جنوب افريقيا .

سيكون رفع كل اجراءات الحظر والقيود المفروضة على المنظمات والافراد المناهضين للفصل العنصري والانهاء الفوري لحالة الطوارئ أول خطوة شجاعة صوب إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية بحق .

لقد اتخذت قبرص دوما موقفا واضحا ومحددا ضد الفصل العنصري وأكدت مرارا وتكرارا ايمانها الراسخ بضرورة التفكيك التام والكامل للفصل العنصري بكل أشكاله ومظاهره ، والتخلي عنه الى الابد . ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر - كما لم يكن هناك أي مبرر من قبل - لمواصلة حرمان ٧٢ في المائة من مجموع سكان جنوب افريقيا من حقوقهم الانسانية وحرياتهم الاساسية لاجيال عديدة .

إن الحقوق غير القابلة للتصرف لكل السكان مجتمعين وكافراد ليست أمرا يعبث به أي شخص أو أي نظام . ونحن نؤمن ايمانا راسخا بأن سياسات التنمية المنفصلة ، واقتلاع وإعادة توطين مجموعات أو مجتمعات مختلفة بغية تنفيذ التفرقة العنصرية كلها مسألة لاإنسانية تتعارض مع أبسط قواعد الكرامة الانسانية .

وفي عالم متغير يتسم بانخفاض حدة المواجهة ، وتخفيف حدة التوتر ، وتشجيع الحوار والوفاق والتعاون ، لابد أن تصبح الضرورة الحتمية للقضاء الفعال والسريع على نظام الابرتهايد والتمييز العنصري الشرير أحد الشواغل ذات الاولوية للمجتمع العالمي كله والمسؤولية الرئيسية للامم المتحدة* .

---

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

ونظرا للتعنت المستمر لنظام الفصل العنصري ولجوئه إلى المماطلة ورفضه الالتزام بالقرارات الالزامية لمجلس الأمن والجمعية العامة ، مستخدما أعذارا شتى ، نعتقد اعتقادا جازما أن التدابير والجزاءات الحالية ، التي تعتمدها بصورة متزايدة حكومات ومنظمات كثيرة ، ينبغي اكمالها بفرض الجزاءات الالزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وقبرص ملتزمة ، مع بقية بلدان حركة عدم الانحياز ، بل والمجتمع الدولي كله ، بالعمل بروح التضافر من أجل تحقيق النتجية المتوخاة ، وتمشيا مع كل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، لم تكن لقبرص قط أية علاقات دبلوماسية أو قنصلية مع نظام جنوب افريقيا . ومازلنا نعتقد ونأمل في امكانية التفكيك السلمي للفصل العنصري ، وفي أن اقامة جنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية وغير العنصرية مسألة قريبة المنال .

وثمة معلم هام في السعي من أجل القضاء الفعال والمبكر على ويلات العنصرية والتمييز العنصري سعيا الى تسوية سياسية سلمية من شأنها أن تمكن جنوب افريقيا من أن تصبح دولة ديمقراطية متحدة يتمتع فيها كل أفراد شعبها بحقوق سياسية ومدنية متساوية بغض النظر عن لون بشرتهم أو عرقهم - هذا المعلم يتمثل في الاعلان الصادر عن اللجنة المخصصة المعنية بالجنوب الافريقي والتابعة لمنظمة الوحدة الافريقية الذي اعتمد في هراري في العام الماضي . وفي هذا الصدد ، نعتقد اعتقادا قويا أن إعلان هراري الشامل ، الذي أقره في مجمله مؤتمر القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد في أيلول/سبتمبر الماضي ، يتيح أفضل فرصة ممكنة للتوصل الى التغير السلمي التفاوضي في جنوب افريقيا .

وتكرر قبرص أيضا التزامها بالوثائق الختامية ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز ، وتؤيد تمام التأييد المقرر الذي اتخذه رؤساء حكومات دول الكومنولث في اجتماعهم الاخير في كوالالمبور والذي يقضي بتشديد التدابير المالية ضد جنوب افريقيا ، خصوصا في مجال تمويل التجارة .

وفي هذه المناسبة ، أود أيضا أن أشيد بالأعمال الهامة والقيمة التي تضطلع بها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تحت الرئاسة القديرة والحكيمة للممثل الدائم لنيجيريا ورئيس الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، السيد غاربا . ونحن نؤيد تماما توصيات اللجنة الواردة في تقريرها ، ونعتقد أن أعمال هذه اللجنة تسهم اسهاما كبيرا في الجهود الرامية الى ضمان القضاء النهائي على الفصل العنصري ، والى اضفاء الطابع الديمقراطي على جنوب افريقيا بما يحقق مصلحة شعبها الذي تعذب كثيرا .

وعلى الرغم من أن البيانات التي أدلي بها ، والاجراءات المتغرقة التي اتخذت في الآونة الاخيرة تبعث على التفاؤل المشوب بالحذر ، نود أن نؤكد أننا نأمل ألا تظل تلك البيانات مجرد وعود ، بل تترجم الى أعمال تؤدي لا الى تجميل أو تمويه نظام الفصل العنصري البغيض ، بل الى تفكيك أوصاله تفكيكا تاما ومطلقا .

السيد مونغ (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أدرجت الجمعية العامة البند المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" على جدول أعمال هذه المنظمة منذ ١٩٤٦ . وقد تجمعنا هنا مرة أخرى لمناقشة نفس موضوع البحث الذي لا يزال على جدول أعمال الجمعية العامة حتى اليوم . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأطالب المجتمع الدولي ، من خلال هذه المنظمة ، أن يأخذ علما بأن سياسة الفصل العنصري البغيضة التي تتبعها جنوب افريقيا قد استمرت دون تغيير ملحوظ . إن سياسة الفصل العنصري اللاإنسانية الكريهة ما زالت تُرتكب في ظلها أعمال البطش وتمارس العنف والقهر ضد غالبية الشعب الأسود في جنوب افريقيا .

وسياسة الفصل العنصري هذه تعتبر السبب الجذري في عدم الاستقرار ، لا في جنوب افريقيا فحسب بل وفي المنطقة برمتها . فهي تشكل تهديدا خطيرا لكل من السلم والأمن الاقليميين والدوليين . واليوم ، رغم إدانة المجتمع الدولي المستمرة ، لا يزال الكثيرون من أبناء جنوب افريقيا في السجن بسبب عقيدتهم وأنشطتهم السياسية . وقد مُدّدت حالة الطوارئ في هذا الصيف لرابع مرة ، ولا يزال النظام العنصري في جنوب افريقيا مستمرا في ارتكاب انتهاكاته الصارخة لحقوق الإنسان الاساسية وممارسة سياساته التمييزية وأعمال الاعتقال والقمع لغالبية الشعب .

إن رياح التغيير تهب على جنوب افريقيا ، وقد أثارت بعض التفاؤل بشأن القضاء على الفصل العنصري في آخر الأمر . وفي الانتخابات الأخيرة صوّتت غالبية كبيرة من أجل الاصلاحات ، حتى بين الأقلية البيضاء من الناخبين . كما أن الغالبية السوداء برمتها ، التي ظلت دائما محرومة من حقها في التصويت ، تطالب هي أيضا ، بالحاح ، بالتغيير . كما أن عملية تغيير الحرس في نظام جنوب افريقيا العنصري يمكن أن تعطي أيضا بصيصا من الأمل في إنهاء سياسة الفصل العنصري البغيضة هذه . ولهذا ينبغي لنظام الأقلية أن يجري اصلاحات أساسية ذات مغزى تهدف الى إنهاء هذا النظام الشائن في وقت مبكر .

لقد زودنا التقرير السنوي للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري باستعراض شامل ومتعمق للغاية للحالة في جنوب افريقيا خلال السنة الماضية . ويود وفدي ، في هذا المقام ، أن يعرب للجنة عن تقديره الخالص للعمل الممتاز الذي قامت به ، ولا سيما لرئيسها المتفاني والقدير ، السيد غاربا ، ممثل نيجيريا .

وقد بينت التطورات الاقتصادية الاخيرة في جنوب افريقيا مدى تأثر اقتصاد جنوب افريقيا بالجزاءات الاقتصادية والمالية التي فرضتها بعض الدول الاعضاء . واللجنة الخاصة في استعراضها للعلاقات الخارجية لجنوب افريقيا ، ذكرت في تقريرها السنوي أن :

"تؤكد التطورات التي حدثت في الفترة قيد الاستعراض استمرار التضعضع الاقتصادي والمالي لاقتصاد جنوب افريقيا . ذلك أن آثار الجزاءات المفروضة على التبادل التجاري والقروض الجديدة ونقل التكنولوجيا ، ونقص رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار الانتاجي ، بسبب انخفاض معدلات الادخار المحلي وندرة التمويل الاجنبي ، وعبء مدفوعات الديون الخارجية ، وتأثير الانسحاب الواسع النطاق للشركات عبر الوطنية ، استمرت جميعها في إحداث ضغوط على الاقتصاد ." (A/44/22 ، و Corr.1 ، الفقرة ٩٥) .

هذه مؤشرات مبدئية فحسب على آثار الجزاءات الاقتصادية والمالية التي فرضتها بعض الدول الاعضاء ، ولهذا توجد حاجة أكبر لمزيد من العمل المنسق الذي تقوم به جميع الدول الاعضاء سعيا الى إنهاء سياسة الفصل العنصري .

وفي هذا المنعطف الحرج ، ينبغي على المجتمع الدولي أن يمارس ضغطا أكبر ، بما في ذلك فرض جزاءات اقتصادية ، على سلطات جنوب افريقيا عملا على تحقيق هدف المساواة العرقية وحكم الاغلبية في ذلك البلد على أساس حق الاقتراع الشامل . وفي نفس الوقت ، ينبغي أن يشجع نمو الرأي الابيض الحر في جنوب افريقيا لصالح إحداث التغيير الاساسي .

وفي الختام ، أود أن أؤكد ، مرة أخرى ، موقفنا الثابت بشأن هذه المسألة الهامة . فنحن في ميانمار عارضنا دائما وأدنّا سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا منذ أدرج هذا البند على جدول أعمال الامم المتحدة . فنحن نرى أن هذه السياسة العنصرية تشكل انتهاكا خطيرا للميثاق ولحقوق الإنسان الاساسية لغالبية السكان السود في جنوب افريقيا . ونطالب بكل قوة بإنهاء الفصل العنصري والتمييز العنصري الذي تمارسه جنوب افريقيا ، والذي نعتبره من بقايا الاستعمار ، ونؤيد حق السكان الاصليين في تقرير المصير .

السيد سيفيلي (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن بنما باعتبارها نقطة انصهار جميع الاجناس ويشكل فيها أحفاد الافارقة نسبة كبيرة للغاية من أفراد المجتمع ويقدمون إسهامات غير عادية في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للبلد ، تشارك في مناقشة البند "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" لتؤكد من جديد رفضها الحازم للسياسات والممارسات العنصرية لنظام الفصل العنصري المخزي ولتشهد على أنها تؤيد بحزم كفاح شعب جنوب افريقيا من أجل القضاء الكامل والنهائي على الفصل العنصري .

يود وفدي أن يشكر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على تقريرها الشامل والدقيق الذي يغطي الاحداث في جنوب افريقيا ، بما تنطوي عليه من قمع لا حدود له ، واعتقالات دون محاكمة ، وأحكام بالاعدام دون أية اجراءات وغير ذلك من الفظائع التي ترتكبها المجموعات التي تدعي حفظ الأمن وفرق الموت . إننا نقدر كل التقدير المعلومات القيّمة التي قدمتها اللجنة الخاصة لنا فيما يتعلق بمقاومة الغالبية السوداء في جنوب افريقيا والتقدم الذي أُحرز من خلال الضغط الدولي على الفصل العنصري والجهود العالمية لحل الصراعات في منطقة الجنوب الافريقي .

تشارك بنما في الاعتقاد الذي أعربت عنه شعوب افريقيا بأنه حيثما كان هناك استعمار أو سيطرة عنصرية وفصل عنصري لا يكون هناك سلم ، أو عدالة أو تنمية .

إن الفصل العنصري ، الذي اعتبر بحق جريمة ضد الإنسانية ووصمة عار في جبين الضمير العالمي ، لا يزال السبب الرئيسي للمعاناة والعجوزات الخطيرة التي يعاني منها شعب جنوب افريقيا ، والسبب الأساسي للتهديدات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين في تلك المنطقة .

إن إعلانات حسن النوايا والاصلاحات المقترحة من جانب الحكومة الجديدة في بريتوريا لم تأت نتيجة لكرم نظام الفصل العنصري ، بل هي أوضح دليل على أن نظام التمييز العنصري الشائن ، الذي أقيم ضد تيار التاريخ ، يواجه اليوم طريقا مسدودا بسبب الضغط الإجماعي الذي يمارسه المجتمع الدولي .

بالرغم من الجهود التي تبذلها بريتوريا على الصعيد الدولي لإخفاء الوجه القبيح لنظام السيطرة البيضاء ، فإن سياسات القمع المستمرة ضد خصوم الفصل العنصري التي أسفرت في العام الماضي عن مقتل أعداد كبيرة ضد المشتركين في مظاهرات سلمية ، بما في ذلك الأطفال والنساء ، توضح أن النظام لا يعتزم أن يشرع في عملية تفاوض حقيقية مع الأغلبية السوداء .

إن تفكيك البنية التي تشكل دعامة نظام الفصل العنصري ، لا إصلاحه ، هو الهدف الأكيد للمجتمع الدولي . وكما ذكرنا في مناسبات سابقة ونؤكد اليوم ، يتعين على النظام العنصري في بريتوريا أن يضع حدا لعمليات القمع والاغتيال التي يرتكبها ضد شعب جنوب افريقيا . وينبغي له أن يطلق ، على الفور ودون شرط ، سراح نيلسون مانديلا والمناضلين الأحرار السود الأبطال الذين يرزحون في السجون ويتعرضون للتعذيب . ويتعين عليه أن يقلع نهائيا عن ممارسة التعذيب وارتكاب جرائم الاغتيال ضد الرجال والنساء والأطفال ، انصياعا لما تقضي به اتفاقات واتفاقيات جنيف . وندعو أيضا الى الكف فورا عن سياسة التجميع في البنتوستانات وهي سياسة يترتب عليها الترحيل القسري للسكان وتعريضهم للجوع والفقر والهلاك .

وحيث أن النضال ما زال مستمرا ، فإن بنما تود توجيه رسالة دعم وتشجيع الى مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا والمؤتمر الوطني الافريقي . ولقد حظي بلدي بشرف استضافة ممثلين عن الحركتين في العام الماضي وأمكننا من خلالهم منح نيلسون مانديلا أكبر وسام تمنحه بنما للشخصيات الأجنبية .

تعتبر بنما أن قضية شعب جنوب افريقيا قضيتها ، حيث أنها هي أيضا قد دفعت ثمنا فادحا من الأرواح والدماء بسبب نظام التمييز العنصري الذي تطبقه حكومة أجنبية على أراضي بنما في المنطقة المسماة بمنطقة القناة . ففي ظل ذلك النظام المطبق على كل من لم يكن من المستوطنين البيض ، صُنِّف البشر الى فئتين على أساس لون البشرة . وتبعا لذلك ، أُنشئت مجتمعات ومساكن منفصلة ، وجرى التمييز في فئات الأجور والفصل في نظم التعليم والرعاية الصحية . لذلك أصبح القضاء على نظام التمييز العنصري هذا أحد الجوانب الأساسية والهامة لنضالنا ضد الاستعمار .

إن بنما ، التي يحظر دستورها السياسي التمييز العنصري بجميع أشكاله طرف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، ولقد أيدنا بشكل لا يحيد جميع قرارات الأمم المتحدة بشأن الفصل العنصري وبرامج العمل المناهضة للفصل العنصري .

وليست هناك أية علاقات تعاقدية بين حكومة جمهورية بنما وحكومة جمهورية جنوب افريقيا . كما أن الدوائر المالية والمصرفية في بنما لم تجدد أرصدتها من الكروغراند .

ورغم المصاعب الاقتصادية التي يعرفها الجميع والتي ازدادت حدة نتيجة للحرب الاقتصادية المستمرة المعلنة على بلدي ، فإن بنما تقدم مساهمة طوعية متواضعة الى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا باعتبارها لفتة تفصح بها عن تضامنها مع الكفاح الباسل لشعب ناميبيا من أجل استقلاله .

وفي مجال الإعلام وتثقيف شعوبنا بشأن قضية الفصل العنصري ، ساهمت بنما بنشاط في اليوم العالمي الذي أعلنته الأمم المتحدة بغية الضغط على حكومة الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا . ونظمت بنما أيضا المؤتمرات ومناقشات المائدة المستديرة ، كما قامت بعرض الأفلام والوثائق ونظمت عددا من المناسبات الثقافية لتوعية الشعب بنضال الأغلبية السوداء الافريقية الرازحة تحت سيطرة نظام بريتوريا العنصري .

ونتيجة لهذه الأنشطة ، أنشأت مختلف قطاعات مجتمع بنما ما يسمى بالحركة الوطنية لمناهضة الفصل العنصري وهي حركة تضطلع حاليا بأعمال تحضيرية لعقد أول مؤتمر قاري لمكافحة التمييز العنصري والفصل العنصري .

ونحن ، من فوق هذه المنصة ، نعرب من جديد عن تأييدنا وتضامننا مع موزامبيق ، وأنغولا ، وزامبيا ، وتنزانيا ، وزمبابوي ، وبوتسوانا ، دول خط المواجهة التي تتصدى بشجاعة لأنشطة زعزعة الاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد سيادة هذه البلدان ، واستقرارها واستقلالها الوطني ، وندين سياسة ارهاب الدولة التي تنتهجها بريتوريا ضد هذه الدول عملا على الاطاحة بحكوماتها .

إننا نؤمن بأن انتهاج سياسة الفصل العنصري يشكل تهديدا للسلم والامن في الجنوب الافريقي وأن تفكيك وازالة البنية التي تدعم الفصل العنصري مهمة ملحة للغاية ، على المجتمع الدولي أن يضطلع بها .

وتعيد بنما تأكيد موقفها القائم على أن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه وتتعين ازالته من على وجه الارض . ولذلك ، نلتزم ، ويلتزم بلدي بتصعيد الحملة الدولية ضد بريتوريا وتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة من حيث هي أدوات فعالة في النضال من أجل القضاء على نظام الفصل العنصري بجميع أشكاله ومظاهره .

ولا يسعنا أن نختتم هذه الكلمة دون استرعاء انتباه الجمعية الى رأي بنما في الموقف الذي يتخذه بلد عضو من أعضاء هذه المنظمة نشاطره - أو ينبغي بالاقل أن نشاطره - المسؤولية عن قناة بنما حتى عام ١٩٩٩ . فذلك البلد العضو يعيق ويقاوم فرض عقوبات الزامية واسعة النطاق على نظام جنوب افريقيا العنصري المدان عالميا ، وذلك البلد العضو عينه هو الذي يفرض على الكثير من بلدان امريكا اللاتينية ، ومنها بلدي بنما عقوبات وأشكالا من الحظر الاقتصادي بالغة الشراسة والقسوة لمجرد أننا حاولنا أن نصبح متحكمين في مصائرنا متحررين من الوصاية الاجنبية والتدخل الاجنبي .

وأود أن أقول لاخوتنا في الجنوب الافريقي الذين يناضلون مثلنا ضد السيطرة الاستعمارية ، إنهم سوف يجدون دائما في بنما حليفا مصمما على الوقوف الى جانبهم بلا أية شروط وعلى استعداد لأن يدعم جهودهم من أجل تحقيق أهدافهم النبيلة .

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

إن الفصل العنصري والعنصرية والاشكال الاخرى من التمييز والاستعمار على أساس اللون ، والعقيدة ، والعرق ، وطريقة الحياة ، ما زالت تمارس كلها في أجزاء مختلفة من العالم حتى يومنا هذا . وتشكل كل هذه الاشكال من السلوك الإنساني والمواقف الإنسانية مفارقة تاريخية وإهانة لحضارتنا اليوم في كل بقعة من العالم .

والفصل العنصري على وجه الخصوص ، يمثل شكلا بغيضا من أشكال العنصرية والتمييز المؤسسيين أو القانونيين ويجب أن يدينهما الجنس البشري بأجمعه بوصفهما جريمة خطيرة ضد الإنسانية .

ولهذا ، لا بد أن يهب المجتمع الدولي برمته ضد النظام المقيت ليزيله بالكامل ويستأصل شأفته من وجه الأرض .

في عام ١٩٤٨ تولت حكومة "قومية" الحكم في جنوب افريقيا والتزمت بالعزل العنصري المضفى عليه الصبغة القانونية - أي الفصل العنصري - وبذلك أرست الدعائم الرئيسية لنظام الفصل العنصري ، ولا سيما قانون مناطق الجماعات وقانون تسجيل السكان وسياسة البانتوستانات "الأوطان" ونظام التعليم المنفصل . ومن دواعي السخرية أن سنة ١٩٤٨ كانت السنة التي اعتمدت فيها الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . ولقد انقضى الآن ما يزيد على ٤٠ عاما وما زال نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا باقيا على حاله ، على الرغم من رفض المجتمع الدولي رفضا كاملا لهذا النظام المقيت وعلى الرغم من عزله .

وقد كشّفت جنوب افريقيا حملة القمع والاضطهاد داخليا ضد القوى المناهضة للفصل العنصري في ذلك البلد . كما جددت حالة الطوارئ التي كانت قد فرضت في عام ١٩٨٦ ، والتي لا تزال سارية حتى الآن . ولا يزال الحظر مفروضا على المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين وغيرهما من المنظمات المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا . ولا يزال نيلسون مانديلا والسجناء السياسيون الآخرون في غيابات السجون ، ولا يزال هناك كثيرون من المعتقلين بغير محاكمة . وقد أصبحت جماعات الاقتصاص المحلية وفرق الموت سمة مشتركة لنظام الفصل العنصري المعاصر .

وجنبا الى جنب مع أعمال القمع والاضطهاد الداخلية هذه ، قام نظام بريتوريا بتصعيد استراتيجيته التي انتهجها منذ أمد بعيد بغية زعزعة استقرار دول خط المواجهة الافريقية وممارسة التخريب والارهاب ضدها لإرغامها على الامتناع عن تأييد الأغلبية الافريقية السوداء ، أي سكان جنوب افريقيا الأصليين . وقد كان لهذا أثره على مر السنين في الجنوب الافريقي .

وثمة عنصر حيوي آخر في الاستراتيجية التي تنتهجها بريتوريا دفاعا عن نظام الفصل العنصري وتعزيزا له ، هو فرض القيود الدقيقة الصارمة على الصحافة والإعلام ، فمنذ عام ١٩٨٦ ، فرض نظام بريتوريا قيودا شديدة على وسائط الإعلام والعاملين فيها .

فحظر نشاط الصحف المناهضة للفصل العنصري وألقي بالصحفيين في السجون . كما أن حملة القمع ضد جميع الصحف المناهضة للفصل العنصري وكل وسائط الإعلام الإخبارية البديلة ، مثل "The New Nation" و "The Sowetan (Black)" ، قد أدت الى حظر نشاطها للهدف الوحيد المتمثل في التضليل والدعاية الكاملة . ويشجع بابوا غينيا الجديدة أن تلحظ أن بعض الدول الاعضاء في الأمم المتحدة قد بدأت برامجها الخاصة بها لمواجهة الاحتياجات التدريبية لوسائط الإعلام "البديلة" .

من التطورات الايجابية حقا قبول نظام بريتوريا بقدر معين من النشاط السياسي السلمي من جانب السود في جنوب افريقيا واطلاق سراح السيد وولتر سيزولو وسبعة سجناء سياسيين آخرين من السجن في الأسابيع الأخيرة . وترحب بابوا غينيا الجديدة بالحركة الديمقراطية الجماهيرية في أعمالها المستمرة الانضباطية والسلمية في معارضة نظام الفصل العنصري المقيت في جنوب افريقيا . بيد أنه من السخرية أنه ، في الوقت الذي يبدو فيه أن حكومة السيد دي كليرك صادقة فيما يتعلق برغبتها المعلنة بإحداث تغيير ايجابي ، فإن ما يزيد على ٣٠ متظاهرا قد ماتوا بأيدي قوات الأمن وجرح عشرات آخرون ، بينما اعتقل كثيرون في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

لقد أجريت ، ثانية ، انتخابات "للبيض فقط" مؤخرا في جنوب افريقيا - وهذا إنكار تام للحقوق الديمقراطية والمبادئ الديمقراطية . والمقاطعة الواسعة النطاق لانتخابات "البيض فقط" من جانب مجتمعات الملونين والهنود ورفضها للبرلمان بشكله الحالي يشير بوضوح الى أنه يتعين على السيد دي كليرك أن يفعل الكثير كيما يبرهن على إحداث التغيير الإيجابي . وفي هذا الصدد ، يجب على المجتمع الدولي أن يظل يقظا في مواجهة نوبة النفاق التي انغمست فيها بريتوريا . كما يجب على المجتمع الدولي أن يكون على استعداد لأن يختبر حسن نية بريتوريا اذا كان هناك ما يكفي للبناء عليه .

وتؤمن بابوا غينيا الجديدة ايمانا راسخا أن الجزاءات الالزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا لها أثرها عليها . والهدف من هذه الجزاءات ليس عقابيا ؛ بل ينبغي النظر اليها على أنها ضغط جماعي على جنوب افريقيا لإحداث تغيير سياسي . إن تقرير

الامين العام الوارد في الوثيقة A/44/555 وتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الوارد في الوثيقة A/44/22 ، يدللان بوضوح على اعتماد جنوب افريقيا على العالم الخارجي وآثار الحظر الالزامي على توريد الاسلحة . فالمجتمع الدولي قادر على أن يجعل جنوب افريقيا تركع ، اذا ما فرض عليها الجزاءات الالزامية الشاملة .

وفي هذا الصدد ، تود بابوا غينيا الجديدة أن تنضم الى الوفود الاخرى في الاشادة أيما اشادة ببلدان الشمال لالتزامها المعنوي باقناع جنوب افريقيا ، عن طريق فرض جزاءاتها التجارية ، بإنهاء الفصل العنصري . وبالمثل ، نناشد البلدان التي لديها القدرة على التأثير على جنوب افريقيا كيما تغير ذلك الشكل البغيض من الفصل العنصري أن تلجأ الى استخدام هذه القدرة .

إن بابوا غينيا الجديدة حكومة وشعبا قد أعربت بجلاء عن معارضتها القوية لهذا الشكل البغيض من العنصرية المؤسسية في مختلف المحافل الدولية ، ولا سيما في الامم المتحدة واجتماعات الكمنولث . والاهم من ذلك أن بابوا غينيا الجديدة قد اتخذت اجراءات عملية ضد جنوب افريقيا .

ومنذ استقلالنا في عام ١٩٧٥ ، سنّت بابوا غينيا الجديدة تشريعات لحظر جميع الاتصالات مع جنوب افريقيا ، كما أن الحكومات المتلاحقة تمسكت بهذا الالتزام . وهكذا فليس لبابوا غينيا الجديدة أية صلات سياسية أو اقتصادية أو تجارية أو استثمارية أو رياضية أو ثقافية مع جنوب افريقيا . بل أن جوازات سفرنا ليست صالحة للسفر الى جنوب افريقيا والعكس صحيح .

وبسبب ما هو متوافر في تربتنا من معادن ثمينة كالذهب وغيره ، حاولت بعض الشركات المتعددة الجنسيات ، بما في ذلك شركات لها مصالح في جنوب افريقيا ، أن تستثمر في صناعة التعدين في بابوا غينيا الجديدة . وكان على الحكومة أن تضحي بتكنولوجيا التعدين والخبرات المتوافرة لدى هذه الشركات التزاما منها بسياستها المناهضة للفصل العنصري .

ولم تكتف بابوا غينيا الجديدة باتخاذ هذه التدابير الملموسة استجابة للقرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة والنداء الدولي بفرض هذه الجزاءات ، بل إن الحكومة والشعب قد أبديا التزامهما المعنوي بالكفاح المشروع لشعب جنوب افريقيا الأسود . وستستمر سياسة بابوا غينيا الجديدة تجاه جنوب افريقيا الى أن تتغير الحالة في جنوب افريقيا الى الأفضل ويشارك السود في جنوب افريقيا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في وطنهم الذي هم سكانه الأصليون .

مرة أخرى تؤكد بابوا غينيا الجديدة اقتناعها بأن فرض الجزاءات الالزامية الشاملة على جنوب افريقيا أمر يتفق وقرارات مجلس الأمن . كما أن هذه هي أنسب وأنجع وسيلة يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعد على تفكيك نظام الفصل العنصري المقيت وازالته . ونحن نحث جميع الحكومات والشعوب التي يمكنها أن تؤثر على الأحداث في بريتوريا أن تتصرف وفقا لذلك على سبيل الاستعجال .

وختاما ، تؤيد بابوا غينيا الجديدة التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وفي تقرير الأمين العام ، وترحب بهذه التوصيات . وأخيرا ، تقف بابوا غينيا الجديدة حكومة وشعبا على أهبة الاستعداد لتأييد الكفاح الباسل الذي يخوضه الشعب الأسود في جنوب افريقيا من أجل وطنه ومن أجل إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية حرة ومزدهرة .

السيد عثمان (الصومال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، في مناسبة سابقة قام وزيرنا بإزجاء التهانئ اليكم على توليكم رئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة الهامة . وأود أن أنضم اليه وأن أهنئكم أيضا ، حيث أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في هذا المحفل .

لقد أدانت الصومال دوما نظام الفصل العنصري الآثم . وهذه الإدانة تنبع من اقتناعنا بأن كل الناس يجب أن يمنحوا فرصة ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والعدالة . ويسعدنا اليوم أن نلاحظ أن ذلك النظام الشرير أدين عالميا ووصف عن حق بأنه جريمة ضد الإنسانية .

والصومال ، بوصفها عضوا مؤسسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، تسهم بنشاط ، على مر السنوات ، في الجهود الدولية الرامية الى عزل النظام العنصري ، وتقوم عمليا بدعم الكفاح المشروع الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا المقهور .

ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا بأن المجتمع الدولي ينبغي أن ينتقل من مرحلة الادانة المعنوية للفصل العنصري الى مرحلة اتخاذ الاجراءات الملموسة والمستمرة ضد هذه الجريمة الخطيرة المرتكبة بحق الإنسانية . وعلى الصعيد الداخلي ، أبدى شعب جنوب افريقيا المقهور شجاعة واصرارا منقطعي النظير في مقاومة نظام الأقلية العنصرية ، على الرغم من القيود الشديدة والقمع الوحشي . وهناك قطاعات أعرض من شعب جنوب افريقيا ، بما فيها الكنائس وغيرها من المجموعات الدينية والنقابات العمالية والمنظمات الطلابية والنسائية بدأت توحد قواها وتضم أعدادا متعاظمة في مسيرتها لمناهضة نظام الفصل العنصري ، وبالتالي عجز النظام عن قمع كفاحها المشروع . وقد لاحظت الصومال باهتمام بالغ ، أنه في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ استجاب أكثر من ٣,٥ مليون من العمال للاضراب الذي نادى به مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والمجلس الوطني الافريقي للنقابات العمالية ، احتجاجا على الانتخابات القاصرة على البيض ، فكان أكبر مظاهرة لمناهضة الفصل العنصري في تاريخ جنوب افريقيا . وهكذا بدأ الشعب مسيرته لتحدي القوانين الظالمة ، وبدأت علامات التفسخ والانهيار تظهر على الحزب الوطني الذي كان ذات يوم صرحا شامخا مخصصا للبيض .

وعلى الجبهة الدولية يواجه نظام جنوب افريقيا عزلة متزايدة . كما أن الجزاءات ، وإن لم تكن في الوقت الحالي إلاّ طواعية وانتقائية ، بدأت تلحق الضرر بنظام الفصل العنصري ، بل الواقع أن النظام يواجه حاليا أزمة لم يسبق لها مثيل من جراء دين بلغت قيمته ٢٩ بليون دولار ، ١٢ بليونا منها يستحق السداد بحلول تموز/يوليه ١٩٩٠ .

وتعتقد الصومال أن المقاومة الداخلية والجزاءات الدولية أفلحت في توجيه رسالة الى نظام الاقلية والمدافعين عنه مفادها أن الفصل العنصري لا يمكن أن يديم نفسه بنفسه . ومن هنا جاءت محاولة النظام الحاكم لإصلاح ذلك النظام اللاإنساني . وما برحت الصومال تؤكد أن الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه بل يجب استئصاله من جذوره .

وتجدر الاشارة الى أن نظام الفصل العنصري أفرج مؤخرا عن السجناء السياسيين التابعين للمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا الذين طالت آجال سجنهم . ولئن كنّا نرحب بالافراج عنهم ، فلا ينبغي أن ننسى أن نيلسون مانديلا وعدة مئات غيره ما زالوا في غياهب السجون .

ويتعين على المجتمع الدولي ، هنا والآن ، أن يوضح تماما لحكام الاقلية البيضاء في بريتوريا أن المسؤولية عن كيفية حسم الصراع سواء بالطرق السلمية أو غير السلمية ، تتوقف عليهم وحدهم ، لأن المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا كانا أساسا يفضلان طريق اللاعنف . لكن النظام هو الذي أصدر الأمر بحظرهما في أعقاب مذبحة شاربفيل . ولمّا وجد الشعب المضطهد في جنوب افريقيا أنه محروم من أي اطار قانوني ، ومعرّض للمذابح والاعتقالات والسجن وأحكام الاعدام ، لمجرد اعتراضه على الفصل العنصري ، لم يكن أمامه إلاّ أن يدافع عن نفسه ، تماما كما فعلت شعوب أوروبا التي لم يكن أمامها من بديل لمقاومة الفاشية الالمانية سوى المقاومة المسلحة والدفاع المشروع عن النفس .

وعلى الرغم من أن حق الدفاع المشروع عن النفس بكل الوسائل المتاحة حق معترف به عالميا ، فقد أعلنت البلدان الافريقية أكثر من مرة ، عن طريق منظمة الوحدة الافريقية ، أنها تفضل الحل السلمي على التغيير العنيف في جنوب افريقيا .

وكما يعرف الجميع الآن ، فإن السبب الجذري للصراع هو السياسات والممارسات المدانة عالميا ، والتي يتبعها نظام الأقلية العنصري غير الشرعي في بريتوريا . وبالتالي يكون من الضروري القضاء على تلك السياسات والممارسات . هذا علاوة على أن ضحايا الفصل العنصري لهم كل الحق في استخدام كل الوسائل المتاحة لهم - بما في ذلك النضال المسلح ، اذا اقتضى الأمر ، لاستئصال هذا النظام اللعين .

والآن ، وقد تبلور توافق عام في الآراء حول ضرورة القضاء على الفصل العنصري ، وياحبذا لو كان ذلك بالوسائل السلمية ، من المهم أيضا أن يصر المجتمع الدولي على أن يتخذ نظام بريتوريا الخطوات التالية لتهيئة المناخ المؤاتي للمفاوضات الحقيقية المفضية الى جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية : الافراج عن نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين والمحتجزين ، ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، وإنهاء حالة الطوارئ ، وترحيل القوات من البلدات الافريقية .

وينبغي أن يكون واضحا للجميع أن أي تغيير في جنوب افريقيا العنصرية لن يتأتى بمهادنة النظام العنصري أو بإعطائه مهلة غير محدودة ، وأنه لا بد من الإبقاء على المقاومة الداخلية والضغط الدولي اذا أريد لهذا البلد أن يشهد في القريب العاجل تغييرا حقيقيا .

قد يتساءل المرء ماذا ، اذن ، نقصد بالتغيير الحقيقي ؟ ترى الصومال أن نظام الفصل العنصري يقوم على أركان سياسية خمسة . وهذه الأركان هي قانون التسجيل ؛ وقانون الأراضي لعام ١٩١٣ الذي يستند اليه قانون مناطق المجموعات ، وقانون تعليم البانتو ؛ والنظام البرلماني ذو المجالس الثلاثة ، والبانتوستانات . وفيما يتعلق بشعب جنوب افريقيا المقهور هذه الأمور غير قابلة للتفاوض . بل ينبغي ابطالها ، ويجب أن تنتهي . والأمر المطلوب التفاوض عليه هو دستور جديد غير عرقي وديمقراطي . وينبغي أن يستند هذا الدستور الجديد على مبدأ صوت واحد للرجل الواحد . وفضلا عن ذلك ينبغي لهذا الدستور أن يضمن الحريات الفردية لجميع أبناء جنوب افريقيا بغض النظر عن العرق أو اللون .

وترى الصومال أن نبذ هذه الأركان الخمسة للفصل العنصري وإقامة حكومة أغلبية غير عرقية مع ضمان حقوق الأفراد أفضل سبيل لتحقيق حل عادل ودائم للصراع . وشعب جنوب افريقيا ملتزم بذلك الهدف النبيل ، ويتعين على المجتمع الدولي أن يساعده في تحقيقه . وسيتبين المجتمع الدولي أن الجزاءات الالزامية الشاملة هي أكثر التدابير فعالية لمساعدة شعب جنوب افريقيا المقهور في التحقيق السلمي لحكم الأغلبية في جنوب افريقيا .

إن الصومال ، في مناسبات عديدة في الماضي ، استرعت انتباه المجتمع الدولي الى الأخطار الوبيلة التي يشكلها التعاون العسكري والنووي بين جنوب افريقيا العنصرية واسرائيل . ويبدو أن البعض يتجاهلون هذا الخطر الحقيقي ، وأن هناك غيرهم يحمون هذا التحالف الآثم . بيد أن الوقائع التي كشفت عنها الصحافة مؤخرا تبرر قلقنا . لذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يدين ويقاوم هذا التحالف الدنس ، الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

إننا في مفترق طرق ، ليس في الجنوب الافريقي فحسب بل وفي العالم أجمع . فالاتجاه صوب الوفاق السياسي والتعاون الدولي يبعث على التشجيع ونأمل أن يترك أثرا ايجابيا في جنوب افريقيا من أجل تحقيق حل عادل وسلمي ودائم لذلك الصراع .

بيد أننا ينبغي أن نتوخى اليقظة لضمان القضاء التام قريبا على نظام الفصل العنصري وتحقيق الأغلبية المقهورة في جنوب افريقيا لحقوقها الأساسية ، واستعادة السلم والعدالة الى ذلك البلد الذي عانى طويلا .

ولا يسعني أن أختتم هذا البيان المختصر دون تهنئة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بقيادتكم الحكيمة والمقتدرة ، سيدي الرئيس . كما أهنئ السيد موسوريس ، مساعد الأمين العام بالانابة لمركز مناهضة الفصل العنصري وموظفيه الأكفاء على عملهم الفعال المخلص تأييدا لقضية شعب جنوب افريقيا وعلى استجابتهم لنداء المجتمع الدولي .

السيد باوليبو (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في كل مرة أعربت أوروغواي فيها عن رأيها في شتى المحافل الدولية ازاء سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا ، فعلت ذلك بعبارات واضحة معبرة عن رفضها القاطع لأي نظام سياسي أو قانوني يجعل من التمييز وعدم المساواة أمرا عاديا ، ويشكل نموذجا حقيقيا للممارسات التي تعوق الحرية الفردية والمبادئ الأخلاقية الأساسية .

إن حكومة جنوب افريقيا ، التي تُحدثنا الآن عن البدء في عملية التخفيف من أعمال الطغيان التي ترتكب في ظل ذلك النظام المقيت ، عن طريق القيام تدريجيا باصلاحات ، هي الحكومة ذاتها التي كانت منذ وقت قصير تفخر بالاعلان عن حقها في ممارسة السلطة دون أن تراعي على الاطلاق مشاعر أغلبية شعب جنوب افريقيا .

وحتى اذا كانت الحالة العامة في الجنوب الافريقي قد تحسنت مؤخرا الى حد ما - وقد تجلى هذا في الانتخابات الجارية حاليا في ناميبيا - فإن تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري يجعل من الواضح أنه لا تزال هناك حالات ومواقف في المنطقة لا تتسق والمعايير الأساسية للحياة المتحضرة .

ويتضمن التقرير احصاءات عن أعمال القمع المرتكبة ضد المعارضة المناهضة للفصل العنصري ، وهذه الاحصاءات لا تدع أي مجال للشك فيما يتعلق بالطبيعة القمعية للنظام . هذه الأنشطة القمعية التي تقوم بها جنوب افريقيا لا تزال مستمرة بخطى تبعث على القلق : ومن بينها أحكام الاعدام وأحكام السجن لمدد طويلة لجرائم سياسية ،

والاحتجاز دون محاكمة ، ونقل الناس الى أماكن معيشة أخرى والبانتوستانات والقوانين الأمنية وأوامر تقييد الحركة .

ويؤكد التقرير في الوقت ذاته على الحقيقة المعروفة بأن القمع قد فشل في محاولة كبت المعارضة ، التي تواصل كفاحها ضد الفصل العنصري بغية ضمان إقامة مجتمع وحدوي متعدد الاعراق وديمقراطي .

والتقرير لا يدع مجالا للشك فيما يتعلق بالأثر الفعال للجزاءات التي اتخذها المجتمع الدولي بأسره على اقتصاد جنوب افريقيا . ويجعل من الواضح أن الجزاءات المالية وسحب الاستثمارات يسببان متاعب شديدة لاقتصاد ذلك البلد ، مما يزيد من القيود الهيكلية الناشئة عن كونه اقتصادا قائما على الفصل العنصري . وهذه الحقائق واردة بوضوح في الوثيقة A/44/555 ، التي أعدها مركز مناهضة الفصل العنصري .

وينبغي الاعتراف بأن النتائج الايجابية التي تحققت كان مرجعها الاثر التراكمي للمقاومة داخل جنوب افريقيا ولضغط المجتمع الدولي . ومن بين النتائج الاخرى يجب أن نؤكد على النتائج التالية نظرا لأهميتها : تخفيف أحكام الاعدام الستة التي أصدرتها محاكم جنوب افريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ والافراج عن عدد من السجناء السياسيين ، بمن فيهم والتر سيسولو . بيد أن من الواضح أيضا أن هذه التدابير لا تلبي حقا المطالب السياسية لأغلبية سكان جنوب افريقيا الواردة في الوثيقة الصادرة عن اجتماع منظمة الوحدة الافريقية في هراري في شهر آب/أغسطس الماضي .

وتقدم لنا وثيقة هراري معيارا لمجتمع المستقبل في جنوب افريقيا الذي لا يمكن تحقيقه إلّا اذا ألزم النظام نفسه صراحة بالدخول في عملية تفاوض تهدف الى ايجاد حل للصراع في البلاد . ولذلك فإن واجب المجتمع الدولي هو ممارسة ضغط يكفل تنفيذ تلك العملية . فمن خلال توحيد جهودنا واستمرارها نستطيع اقناع النظام بأن سبيل التفاوض هو السبيل الممكن الوحيد .

إن بلدنا يرى أن من الضروري الاستمرار في اتخاذ اجراءات حازمة من خلال التدابير التي أثبتت فعاليتها كحظر الأسلحة والمواد الاستراتيجية ، ووقف أي تعاون في الميادين النووية والعسكرية وعدم تقديم القروض لجنوب افريقيا أو إعادة التفاوض بشأن ديونها ومنع الاستثمار أو احباطه وقطع العلاقات الثقافية والرياضية والاجراءات الاخرى المماثلة . إن الاستمرار في هذه الأعمال يجعل من الممكن التغلب على مقاومة نظام بريتوريا للتغيير ، إن عنادنا سيقهر بالضرورة عناد جنوب افريقيا .

وإنني آمل أن نتمكن في الأمم المتحدة من الارتقاء الى مستوى هذا التحدي وذلك بأن نتكلم بصوت واحد وثابت في جميع اللجان والهيئات ، مسترشدين باللجنة الخاصة ، كونها محور عمل المجتمع الدولي لمناهضة الفصل العنصري .

لقد تعاونت أوروغواي ، في حدود امكانياتها ، في الجهد الذي اضطلع به المجتمع الدولي وستستمر في تقديم دعمها الثابت الرامي الى اقتلاع الفصل العنصري ، الذي يبدو ، عشية ولادة بلد جديد ، أمرا غريبا يجب على المجتمع الدولي أن يزيله فورا اذا أراد أن يتجنب ازدراء الأجيال المقبلة .

ويأمل وفد بلادي أن تعبر الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة المكرسة للفصل العنصري والعواقب المدمرة الناجمة عنه في الجنوب الافريقي ، من خلال المناقشات التي ستجريها والقرارات التي ستتخذها ، عن ارادة المجتمع الدولي في النضال ضد الفصل العنصري الى أن تتم ازالته أخيرا .

السيد إنسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى يواجه النظام العنصري في جنوب افريقيا ، أمام محكمة الرأي العام الدولي هذا الاتهام عن جريمة الفصل العنصري الشنيعة والدليل المقدم ضده دامغ وساحق . فالتقرير

الصادر عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، فضلا عن وثائق أخرى معروضة أمام هذه الجمعية ، تقيم الدليل الواضح على التهمة ولا تدع مجالا للشك في أن بريتوريا مذنبة وأنها اقترفت الجرائم المتهمة بها . ومع ذلك ، فإن المدافعين عنها يستمرون في تقديم طلبات الاسترحام نيابة عنها ويطلبون اعطاءها مهلة من الوقت لإحداث التغيير المطلوب .

وفي الواقع قال البعض إن نظام الفصل العنصري يمر الآن في عملية تحول ايجابية ؛ وكدليل على النتيجة التي توصلوا اليها يستشهدون بالصورة الأكثر لطفا ووداعة للسيد دي كليرك . إنهم يشيرون الى اطلاق سراح بضعة سجناء سياسيين ذووا في غياهب سجون جنوب افريقيا سيئة السمعة لعدة سنوات . ويشيرون بارتياح الى المهرجان الضخم الذي انعقد دون تدخل وذلك في بلدة سويتو تكريما لأولئك الذين أطلق سراحهم بعد احتجاز مديد . إن المدافعين هؤلاء ، لا يهتمون طبعا ، بالأنباء القائلة إن صورا لذلك الحدث قد أخذت سرا وتم التدقيق فيها مع تهديد مبطن بالاقتصاص فيما بعد . إنهم بالأحرى راضون بحقيقة أن المهرجان التاريخي قد تم ، ومما يبعث على التشجيع ، حسب قولهم ، الأنباء الواردة عن احتمال اطلاق سراح المعارض الرئيسي للفصل العنصري نيلسون مانديلا في كانون الثاني/يناير من السنة القادمة .

أما الذين عرفوا منا خداع جنوب افريقيا ، فمن الصعب لهذه الايماءات أن تترك أي أثر فيهم . إنها قليلة جدا وجاءت متأخرة جدا . إن الأعمال الاجرامية للفصل العنصري ، بما في ذلك الاعدامات السياسية بالرغم من نداءات الاسترحام ، ما زالت مطلقة الجماح وتمر دون عقاب . وفي الواقع ، لا يسع المرء إلّا أن يستنتج من توقيت بعض تلك الأحداث على أنها ليست أكثر من تدريبات مدروسة بعناية في مجال العلاقات العامة وذلك لخداع الرأي العام العالمي . لقد كان واضحا أن الهدف منها التأثير في تفكير تلك المحافل الدولية مثل اجتماع القمة في بلغراد لحركة بلدان عدم الانحياز واجتماع رؤساء حكومات دول الكمنولث في كوالا لمبور ، ماليزيا . وكل واحد يعلم أن الأنظار موجهة نحو ناميبيا خوفا من تدخل آخر من جانب جنوب افريقيا ، لذلك ، لن نفاجأ اذا حاولت بريتوريا ، في هذا الوقت الحرج ، اظهار نفسها في أجمل صورة .

ومع ذلك ينبغي أن تفوتنا ملاحظة أن بعض الخطوات التي يُظهر نظام بريتوريا أنه أكثر من مستعد لأن يعزوها الى نفسه لم يتخذها بمحض ارادته ، وإنما أملتها الضغوط الخارجية . ومهما كان حجم التنازلات التي قدمت فإنها في الواقع تعود الى حد كبير للنضال الباسل الذي تخوضه الجماهير السوداء المقهورة التي تجرأت على مقاومة النظام . كما أنها تعود الى ادراك بريتوريا أن حفاظها على الفصل العنصري أمر مكلف ؛ وحتى البيض من سكان جنوب افريقيا لا يرغبون الآن في مزيد من التضحيات للمحافظة عليه .

وعلى أية حال ، فإن ألاعيب بريتوريا قد تركت أثرا ضئيلا أو لم تترك أي أثر في رأي الغالبية فيما يتعلق بمسألة الفصل العنصري . وقد صرح رؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز في اجتماعهم المعقود في بلغراد ادانتهم لما يسمى بالانتخابات التي جرت في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، ولاحظوا :

"أن تلك الانتخابات العنصرية تجاهلت الطلب المتكرر الذي عبّر عنه شعب جنوب افريقيا وحركة بلدان عدم الانحياز وبقية العالم والمتمثل في تأسيس برلمان يمثل سائر سكان جنوب افريقيا ، يتم انتخابه وفقا لمبادئ 'لكل أحد صوت' في دولة موحدة" . (A/44/551 ، ص ٩٥)

وفي اجتماع مماثل عنّف رؤساء دول أو حكومات بلدان الكمنولث ، المجتمعين في كوالالمبور منذ بضعة أسابيع ، نظام بريتوريا على تجاهله المتواصل للحقوق الأساسية لجميع سكان جنوب افريقيا ودعوا الى تكثيف التدابير الهادفة لغرض التغيير .

وهنا في الأمم المتحدة لا يسعنا أن نعمل أقل من ترديد صدى الخيبة العامة بحقيقة أن القليل جدا قد تم عمله بشأن تفكيك نظام الفصل العنصري البغيض . وكما يؤكد تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري فإنه :

"لم يعد بوسع النظام أن يقدم ، بحصانة ، معتقدات الفصل العنصري في شكل أكثر جاذبية بأن يعد بإنهاء سيطرة البيض في المستقبل ، ويرفض في الوقت ذاته المساواة بين جميع مواطني جنوب افريقيا . وسيتعين عليه اتخاذ تدابير عملية لإحداث تغيير جوهري يؤدي ، من خلال التفاوض ، الى القضاء على الفصل

العنصري بجميع أشكاله وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري" . (A/44/22 ، ص ٩٩)

ويمضي التقرير في رفع توصيات للنظر فيها وامكان اعتمادها من قبيل الجمعية العامة . ونحن نعتقد أن قبولها يسهم في السير قدما في اقتلاع الفصل العنصري وتدميره . وحتى في هذه الساعة المتأخرة ما زال بالامكان التوصل الى حل سلمي نسبيا لمشكلة جنوب افريقيا ولذلك فإننا نحث بريتوريا على الاستجابة للنداء الرامي الى خلق مناخ ملائم من شأنه أن يجعل المفاوضات الحقيقية أمرا ممكنا ، وبإمكان النظام أن يظهر رغبته في التعاون ، اذا رغب بذلك من خلال اتخاذ خطوات خمس أساسية . وهي : أولا ، رفع حالة الطوارئ ؛ ثانيا ، اطلاق سراح نيلسون مانديلا دون قيد أو شرط وسائر السجناء والمحتجزين السياسيين ؛ ثالثا ، سحب القوات من البلدات السوداء ؛ رابعا ، رفع الحظر عن الأفراد والمنظمات السياسية المعارضة للفصل العنصري والغاء القيود المفروضة على الصحافة ؛ وخامسا ، وقف جميع المحاكمات السياسية والاعدامات السياسية .

ينبغي لنا أن نسوق جنوب افريقيا أمامنا لتسير في هذا الاتجاه ، لانه كما ذكّرنا أمس السيد كنعان بنانا ، الرئيس الأول لزمبابوي فإنه :

"ما لم يستمر المجتمع الدولي في الضغط من أجل التغيير عند هذا المفترق الخطير ، فإننا سنفقد هذا الزخم الدافع لإنهاء الفصل العنصري" . (A/44/PV.47 ، ص ٩)

وإذا ما قدر لهذا أن يحدث فإنه سيكون عكسا مأساويا بالنسبة لشعب جنوب افريقيا . ولذلك ، يجب أن نكون على استعداد لتطبيق جزاءات اقتصادية بوصفها وسيلة لإكراه بريتوريا على قبول الحاجة إلى التغيير . وغيانا ، بوصفها عضوا في لجنة وزراء خارجية الكومنولث المعنية بجنوب افريقيا ، مقتنعة بأن الجزاءات :

"لا تزال الوسيلة السلمية الاكثر فعالية لإنهاء الفصل العنصري" .

ولذلك ، ينبغي توسيعها وتشديدها للحصول على تجاوب سريع من النظام العنصري . لأن الجزاءات ، بغض النظر عما يقوله معارضوها ، تؤثر في هيكل الفصل العنصري . وكما استنتج تقرير فريق الشخصيات البارزة

"لكن توجد إمارات على تزايد نسبة البيض الذين أصبحوا يدركون على مضض - لأسباب منها الجزاءات - أنه لا بديل أمامهم سوى التفاوض على إدخال تغيير أساسي في الدستور" (A/44/576 ، ص ٥) .

هل لي أن أقول أخيرا ، إننا نتفق كليا مع وجهة النظر البعيدة المدى التي أخذ بها الفريق في النظر في آفاق جنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري . إن إنهاء الفصل العنصري في حد ذاته لن يزيل جميع آثار هذا النظام غير الإنساني الضارة . وسيحتاج شعب جنوب افريقيا إلى مزيد من مساعدة المجتمع الدولي ليتمكن من التغلب على العقبات التي ترتبت على إخضاعه . وينبغي مساعدته لمواجهة المستقبل ولكي يسيطر سيطرة تامة على مصيره . ويمكننا أن نفعل ذلك من خلال برنامج شامل للتعليم والتدريب يستهدف إعداد المجتمع الأسود في جنوب افريقيا للدور المطلوب منه القيام به في تطوير بلده . وهذا لا يعني التحول عن التدابير السياسية والاقتصادية الرامية إلى خلع النظام من السلطة ، وهذا ما حرص التقرير على التشديد عليه ؛ فمن الواضح أنه يتعين مواصلة الأخذ بهذه التدابير إلى أن تحقق الغرض المنشود منها . إلاّ أننا نجاهر القول بأنه يتعين علينا أن لا نهتم بالقضاء على الفصل العنصري فقط بل أن نهتم أيضا ببناء جنوب افريقيا الجديدة ، التي يمكنها حينئذ أن تحتل مكانها اللائق في مجتمع الدول الحرة والمستقلة .

ولهذا ، فإننا نعلق أهمية كبرى على عقد دورة استثنائية معنية بالفصل العنصري في غضون أسابيع قليلة . فبحلول ذلك الوقت ، تكون عملية استقلال ناميبيا قد اكتملت . وبحلول ذلك الوقت ، تكون لدينا تجربة واقعية أوسع مع بريتوريا ، ونكون قد قيّمنا مدى استعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي . وبحلول ذلك الوقت . ينبغي لنا أن نعرف ما إذا كانت بريتوريا على استعداد للتخلي عن الفصل العنصري أم مجرد تعديله . وبناء على ما نتوصل إليه ، سيكون بوسعنا وضع استراتيجية مناسبة لتحرير شعب جنوب افريقيا . وإلى أن يحين ذلك ، ينبغي لنا أن لا نعطي النظام العنصري أية فرصة ؛ ويتعين علينا أن نصارعه إلى أن نقضي عليه . فالفصل العنصري سيموت إن عاجلا أم آجلا لأنه ينطوي على بذور تدمير نفسه . والفصل العنصري تمقته البشرية وسيقضي عليه حقده وعنفه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أُعطي الكلمة الآن لمراقب جامعة الدول العربية عملا بقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ .

السيد مقصود (جامعة الدول العربية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يوجد شبه إجماع لدى المجتمع الدولي ، الممثل في هذه الهيئة ، على إدانة نظام الفصل العنصري دون أي تردد أو لبس ، لأن الفصل العنصري يشكل تمييزا واضحا ومؤسسيا بما ينطوي عليه من أسلحة القمع والاضطهاد . إنه يمثل تقريبا كل جوانب الايديولوجيات والمؤسسات والممارسات التي أُنشئت الامم المتحدة لمناهضتها . ولذلك ، من المناسب أن يوجد تقرير يحمل عنوان اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . ومن البديهي أن تناهض الفصل العنصري لأن ميثاق الامم المتحدة وقراراتها تسعى إلى تأكيد ضرورة المساواة والكرامة الإنسانية والحرية الإنسانية والحق في تقرير المصير .

إن ما يسعى إليه الفصل العنصري والنظم العنصرية الاخرى في وسطنا هو تهميش قرارات الامم المتحدة ، وجعل غضبنا على الفصل العنصري والتمييز العنصري والقمع وكأنه غير ذي بال ، وكأن قرارات الامم المتحدة لا يتوقع منها أن تكون أكثر من مجرد

عن تعبير لفظي عن شعورنا بالإحباط ، وكأن الابتلاء بآلية الشرطة والإكراه ، سواء في جنوب افريقيا أو في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، من الثوابت المسلم بها . ويقصد من هذا الإيحاء أن القرارات والغضب أمور هامشية .

إن هذا التحدي المنظم لكل جانب من جوانب المصير الإنساني والمساواة الإنسانية هو ما تتسم به ممارسات الفصل العنصري ، واحتقاره المتعمد للأمم المتحدة وقراراتها ، وتحديه التام والمطلق للرأي العام العالمي . لهذه الاسباب ، كان من الضروري فرض جزاءات على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، لأن الجزاءات تسهم في الإقلال من العنف وفي نزع فتيله ، وتجعل من القمع والعنصرية عملية مكلفة . والجزاءات هي اللغة الوحيدة التي يفهمها الفصل العنصري والذين يحتقرون قرارات الامم المتحدة . وينبغي الاخذ بها ومواصلتها . ولابد أن تعود بالنتائج الضرورية بسرعة .

إن هذا ما يجعلنا نشعر في جامعة الدول العربية ، ويجعل الامة العربية كلها تشعر بقلق شديد إزاء محاولات إعادة جدولة الديون بوصفها شكلا من أشكال مكافأة نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا من شأنها أن تغطي ممارساته الإجرامية وعنصريته الواضحة . إن هذه المحاولة لتخفيف الجزاءات هي التي تسبب لنا قدرا كبيرا من القلق . والبدء في عملية ، في ناميبيا ، لتنفيذ قرارات الامم المتحدة وإجراء انتخابات حرة تحت رقابة الامم المتحدة حق من حقوق شعب ناميبيا ، ولا يمثل تنازلا من جانب نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ؛ كما أن اطلاق سراح بعض السجناء من سجون جنوب افريقيا ليس تنازلا أيضا .

ليس هذا إلا امتثالا غير ذي أهمية يقصد تهويله على أنه تنازل وإذعان كبيران . وهو ليس إلا محاولة يبذلها نظام جنوب افريقيا بهدف كسب مزيد من الوقت عن طريق إبداء بعض أوجه التنازل بالإعراب عن استعداده للسماح بقيام بعض المظاهرات . إن ما يحاول هذا النظام القيام به هو تشتيت التركيز على نظام الفصل العنصري بغية كسب الوقت واستغلال بعض ما تبقى من الدعم الذي لا يزال يحتفظ به مع الأوساط الإمبريالية المتبقية .

لهذا السبب نعتقد أن الإصلاحات المزعومة ليست إلا تدابير تهدف إلى إخفاء الحقيقة . ومن الضروري أن نبدأ بعملية تفاوض هامة . ولكن ما دام القائد ، السيد نيلسون مانديلا ، قابعا في سجنه سيظل ضمير الحركة الافريقية مكبلا بالقيود . وإجراء المفاوضات في هذه الحالة يعني اجراءها في ظل التهديد بالاضطهاد ، وهذا يثير الغضب ولا يمكن احتماله .

ثمة تشابه كبير في الانماط وتعاون غير مقبول قائم بين هذا النظام وإسرائيل . فقد سمعنا جميعا ورأينا التقارير التي قدمتها شبكة إن بي سي قبل اسبوع أو اسبوعين وكشفت فيها عن أدلة قاطعة على التعاون الاستراتيجي والعسكري والنووي والتقني بين نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وإسرائيل مما أحرج الإدارة الامريكية التي قررت ، لحسن الحظ ولو لفترة وجيزة ، عدم منح إسرائيل أجهزة الكمبيوتر المتقدمة . وهذا بحد ذاته دليل على طبيعة العلاقات القائمة بين هذين النظامين العنصريين والتي تسبب قلقا كبيرا إزاء الاستقرار في الجنوب الافريقيا والشرق الأوسط على حد سواء .

واسمحوا لي أن اضيف أن صحيفة آريف شابات اليومية الإسرائيلية نشرت هذا الصباح تقريرا تقول فيه :

"إن فريقا من جنوب افريقيا زار إسرائيل مؤخرا للاطلاع على مشكلة الانتفاضة والأساليب والوسائل التي تتبعها إسرائيل للتصدي للانتفاضة التي دامت ٢٣ شهرا . وقد تشاور أعضاء الوفد الذي ضم برلمانيين من الحزب الحاكم مع أعضاء الكنيست الإسرائيلي والمثقفين الإسرائيليين . وخلال زيارتهم التي استغرقت ١٠ أيام زاروا الخليل وتم رميهم بالحجارة" .

إن هذا ما هو إلا وجه واحد من أوجه التعاون . والمعرفة العملية لكيفية قمع الإسرائيليين للانتفاضة تحولت إلى مساعدة تقنية تقدم إلى شرطة نظام الفصل العنصري بغية زيادة وحشيتهم وتنويع أساليبهم .

وعلى الرغم من النتائج المأساوية التي تترتب على هذا التعاون إذا ما اتخذت الأساليب الإسرائيلية لقمع الانتفاضة مثالا يحتذى به ، فسيعزز السود في جنوب افريقيا انتفاضتهم من خلال أوجه التعاون في أساليب المقاومة التي تتبعها الحركات الوطنية في جنوب افريقيا والحركة الوطنية الممثلة في الانتفاضة .

اننا بصدد حالة يعد فيها مستوى التعاون الاستراتيجي - الذي ربما تتم مناقشته بإسهاب في وقت لاحق - جانبا هاما من السبل التي يحاول من خلالها نظام الفصل العنصري الاستفادة من كل العناصر التي يمكن أن تعزز تعنته وترسخ في الوقت ذاته جذوره بدلا من استئصالها . لذلك ، فإننا ننظر إلى التطورات الحاصلة في جنوب افريقيا على أنها مسألة التزام أدبي وأخلاقي بالتنفيذ الحقيقي للمبادئ المكرسة في مختلف قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالفصل العنصري . ومن المهم أن ندرك أننا في العالم العربي نؤيد النضال المشرف الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا لتحقيق مساواته وديمقراطيته وحريته في مجتمع متعدد الأعراق . وننطلق في هذا من إيماننا بأن كل فرد بغض النظر عن العرق والدين ولون البشرة هو لب المجتمع . وفي هذا السياق ينبغي ألا يحجب العنف ، حتى وإن بذلت محاولات مضللة لتخفيفه بما يسمى بالإصلاحات ، أنظارنا عن الازدراء المؤسسي الذي يكنه نظام الفصل العنصري للمساواة والكرامة الإنسانية . الفصل العنصري ليس اعتداء على شعب جنوب افريقيا فحسب بل عائقا يحجب أنظار البشرية التي تسعى إلى تحقيق التقارب بين الحرية والمساواة الإنسانية .

إن حرمان شعب من حقوقه بسبب اختلاف الدين ولون البشرة والعرق يقوض بحد ذاته احترام الكرامة الإنسانية . وفي هذا العصر حيث نوشك على دخول عقد جديد لا يسعنا أن نسمح ببقاء أنظمة تسعى إلى التمييز بين البشر بسبب جنسهم ودينهم . إن نبذنا للفصل العنصري نبذ للاعقلانية في كل مجتمع . وفي هذا السياق تعد مناقشة الجمعية العامة

للفصل العنصري مسألة ذات صلة وثيقة بشعب العالم العربي ، وبصفة خاصة الشعب الفلسطيني لأن اسلوب اللاعنف الذي اتبعه العديد من القادة والمثقفين والعمال في جنوب افريقيا قد استخدم في الانتفاضة الفلسطينية ضد العنصرية الإسرائيلية وممارساتها القائمة على الاضطهاد والإكراه في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

إننا جميعا نؤيد تسوية المشاكل عن طريق التفاوض لكن لا ينبغي أن تجري المفاوضات على أساس متفاوت . ولا يمكن لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا أن يختار اولئك الذين يستطيعون التفاوض بشأن المساواة والحرية والديمقراطية في جنوب افريقيا ، ولا بإمكان إسرائيل أن تختار من يتفاوض من أجل تسوية سلمية بالاعتراف بالكرامة والمساواة الإنسانية . إن الفصل العنصري إهانة يجب أن تبذل كل المحاولات لاستئصالها عن طريق الاقناع والتفاوض ، ولكن يجب عند القيام بذلك توخي الحذر للحيلولة دون الوصول بالمقاومة الصبورة إلى نقطة الإنهيار .

إننا نشيد بمداولات الجمعية العامة ومختلف القرارات التي اتخذتها . ويحدونا الأمل في أن أجهزة الأمم المتحدة التي تبدأ الآن في إثبات فعاليتها ومصداقيتها في ناميبيا ومناطق أخرى من العالم ستكون قراراتها وآلياتها أكثر فعالية في التوصل إلى وضع حد للفصل العنصري ولكل جوانب العنصرية في المجتمع العالمي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند . والبت في مشروع القرار المتعلق به سيتم في موعد لاحق يعلن عنه فيما بعد .

وأود أن أشكر جميع الوفود التي اشتركت في المناقشة . إن الكلمات الرقيقة الموجهة إليّ ولا سيما بصفتي رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لها أهمية بالغة بالنسبة لي . وأود أيضا أن أشكر من اعترفوا بالدور الذي تضطلع به اللجنة الخاصة على مر السنين . وهذه التعليقات تشجع اللجنة الخاصة وتشجعني تشجيعا كبيرا ، لا سيما في هذه المرحلة من الكفاح ضد نظام الفصل العنصري البغيض .

إن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بوصفها المركز الجوهري للنضال ضد الفصل العنصري في الأمم المتحدة ، بمساعدة الأمين العام المساعد وموظفيه المتفانين في مركز مكافحة الفصل العنصري ، تسعى إلى تحضير رد مسؤول على التطورات التي تحدث في جنوب افريقيا ووضع استراتيجية للمستقبل . ومع ذلك فإنه في المنعطف الحالي الذي يبدو عنده أن هناك بريقا من الأمل يلوح في الأفق ، اعتقد أنه يتحتم أكثر من أي وقت مضى أن نقوم ، من خلال توافق الآراء على الصعيد الدولي ، ببذل جهد متضافر وأن نوافق على جدول أعمال مشترك يضع معالم التدابير التي يجب أن تنفذها بريتوريا بغية تهيئة المناخ المناسب لإجراء مفاوضات حقيقية بشأن الاستئصال التام للفصل العنصري . وأرى أنه إذا كانت هناك فرصة الآن يمكن اقتناصها للتوصل إلى تسوية سلمية فيجب على المجتمع الدولي أن يقوم بالعمل بطريقة واضحة وقوية . وأرى أيضا أن الدورة الاستثنائية التي ستعقد في الشهر القادم تتيح لنا هذه الفرصة الفريدة .

أخيرا أود أن أذكر أن مشاريع القرارات التي أعدتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وتلك التي جاءت من مصادر أخرى أرى أنها تستهدف كفالة زيادة الضغط الذي يمارسه المجتمع الدولي على بريتوريا لإرغامها على اتخاذ الخطوات التي يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى السلم والعدل في ذلك البلد وفي الإقليم والتي تستجيب أخيرا إلى المطالب التي تنبع من إنسانيتنا ومن ضرورة احترام المبادئ النبيلة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة .

أدعو الآن الممثلين الذين يريدون التكلم ممارسة لحقهم في الرد .

وأود أن أذكّر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تقتصر مدة البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد على عشر دقائق في المرة الأولى وخمس دقائق في المرة الثانية ويجب أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيدة الملا (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الجزء الأول من بياني هو نقطة توضيح . في الجلسة العامة الـ ٤٩ عرض على الجمعية العامة تقرير الفريق الحكومي الدولي لمراقبة توريد النفط والمنتجات البترولية ونقلها إلى جنوب افريقيا . وبدون تعمد لم يذكر عند عرض التقرير أن الفريق تلقى ردين من اليونان وكوريا على الأسئلة التي وجهت إليهما . هذان الردان بالإضافة إلى الرد الوارد من جمهورية إيران الإسلامية لم ترد في التقرير لأنها وصلت في مرحلة متأخرة .

إن البيان الذي ألقاه وفد إسرائيل أمس كان ، إذا استعرنا تعبير ممثل آخر ، مثل تلوث الهواء . فإشارة وفد إسرائيل إلى مسألة الحظر على النفط افتقرت إلى الدقة والصدق . فقد ادعى أن معظم واردات جنوب افريقيا من النفط ترد من البلدان العربية وأن هذه النسبة المئوية تزداد بصفة منتظمة . وقد استند في ادعائه على دراسات قام بها مكتب أبحاث النقل البحري في امستردام . والمرة الأخير التي نشر فيها الوفد الإسرائيلي تقريرا عن هذا الموضوع ، مستخدما بيانات المكتب ، اعترض المكتب ونوه بالأخطاء الواردة في التقرير . وقد يرى الوفد الإسرائيلي أن يشرح للجمعية السبب الذي دعا المكتب إلى القول بإن التقرير "يظهر عددا كبيرا من الاخطاء والتحريفات" .

ثانيا ، اقتبس الوفد الإسرائيلي من بيان قيل إنه أُدلي به أمام البرلمان النرويجي من قبل السيد فرويسنس الذي زُعِمَ أنه وزير الشؤون الخارجية بالنرويج عام ١٩٨٥ . إن السيد فرويسنس لم يكن وزيرا على الإطلاق . ولم يكن أبدا عضوا بمجلس وزراء النرويج . فالمنصب الذي كان يحتله في ذلك الوقت هو منصب أمين الدولة للشؤون الخارجية . وبالإضافة إلى ذلك فإن منصبه لم يكن يؤهله لمخاطبة البرلمان . ولكن إذا كان الوفد الإسرائيلي مهتما بإحاطة الجمعية علما بصناعة النفط وقدرة جنوب افريقيا على الحصول على النفط الخام والمنتجات البترولية فإنني أقتبس قول الوزير الحقيقي للشؤون الخارجية بالنرويج وهو الراحل السيد كنوت فرايدينلوند الذي ذكر ما يلي :

"هناك اختلاف رئيسي في السلسلة بين رابطة المنتج بالمصدر وتلك الخاصة بالناقل . فبينما أعلنت معظم البلدان التي تصدر النفط بكميات كبيرة دعمها للحظر على النفط الموجه إلى جنوب افريقيا ، لم يعلن ذلك إلا عدد ضئيل جدا من أكبر الدول الناقلة" .

وقد أعلن ذلك في الحلقة الدراسية للحظر على النفط التي عقدت في أوسلو في حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

وتمشيا مع وجهة نظر الوفد الإسرائيلي المشوهة تلك إزاء النضال ضد الفصل العنصري يأتي موقفه الذي يفتقر إلى الصدق . فإذا كان مما يقلقه كثيرا قدرة جنوب افريقيا على الحصول على النفط والمنتجات البترولية ، فيمكنه المساعدة في هذا المضمار بمراقبة سفن البضائع المختلطة والناقلات المزدوجه المتوجهة إلى جنوب افريقيا عبر الموانئ الإسرائيلية . وإذا كان مهتما إلى درجة كبيرة بالنضال ضد الفصل العنصري ، يجب عليه أن يكون في الطليعة بدلا من تقهقره حتى وراء بعض البلدان الغربية التي اتخذت إجراءات أكثر فعالية ضد الفصل العنصري . وإن لم يكن له أن يتقهقر وراء العالم المتحضر وجب عليه أن يتوقف عن إعادة تحويل منتجات جنوب افريقيا المحظور إرسالها إلى غرب أوروبا .

السيد دويك (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يطلب وفد بلدي الكلمة ليرد على بيانات وفود العراق وليبيا والكويت وسوريا والاردن والجزائر والسودان وموريتانيا واليمن والبحرين وقطر والجامعة العربية .

ويجب أن أعترف أنه مما يتجاوز طاقتي المتواضعة أن اشترك في منافسة في الشتائم والقدح والافتراء والاستفزاز مع الخطباء اللامعين المدربين الذين تكلموا باسم هذه البلدان . ولا شك أنهم أبطال لا يبزهم أحد في هذا المضمار وإني انحني اعترافا لهم بتفوقهم .

هذه الوفود تعودت إلى حد كبير على الظلم والقمع والاستبداد والتخويف والقهر والخداع والتفكير المتناقض لدرجة أنها لا تعرف المعنى الحقيقي لكلمات السلم والحرية والكرامة والديمقراطية وحقوق الإنسان والنضال ضد العنصرية . وكلما استمعت اليها يقل تصديقي لاذنيّ . لقد صعقت . صعقت بمعنى الكلمة عندما سمعت في محفل للأمم المتحدة هذا الجيشان من المعاداة المركزة للسامية والكراهية المطلقة .

لا تمويه ، ولا تعبيرات دبلوماسية ، ولا مظاهر . ببساطة ، أرى أن هذه الوفود وصلت في بياناتها خلال المناقشات السابقة إلى أعلى ذروة ممكنة من عدم اللباقة والوقاحة فيما يتعلق بإسرائيل ، ومن إساءة استخدام بنود جدول الأعمال في هجومها الدبلوماسي الشديد على إسرائيل بعد فشلها في "جهادها" العسكري .

وإنني أدرك الآن أن بوسعها أن تتفوق على نفسها وتحطم رقمها القياسي دون صعوبة ودون حياء . إنها لا تتردد عن إضعاف وتلطيخ قضية الكفاح ضد الفصل العنصري وتسخيرها لحاجاتها الأنانية كأداة دعائية ووسيلة لتعزيز مزيد من أشكال العنصرية الخبيثة .

وبصراحة ، أنا لا أفهم لماذا اعطيت لبعض هذه الوفود الكلمة ممارسة لحق الرد . في بياني بالأمس أوضح وفد بلادي أنه ، احتراما منه للكفاح العادل ضد الفصل العنصري ، لن يشارك في مناظرة كاملة مع هذه الوفود كما فعل في اللجان المعنية . وأكد أنه يوجه بيانه إلى الوفود الافريقية وإلى الشعوب والحكومات التي تسعى بشكل عام إلى استئصال وبال الفصل العنصري من على وجه الأرض . إن هذه الوفود التي لديها الجرأة على التكلم بصوت واحد عن العنصرية والصهيونية والنازية ، من الواضح أنها ليس لها نصيب حقيقي في الكفاح ضد الفصل العنصري . إن الأمر لا يقتصر على أن بعضها يتغاضى عن العبودية حتى هذا اليوم ، ولكنها ليس عندها كلمة في اللغة العربية تعني "الشخص الأسود" . انهم يطلقون عليه لفظة "عبد" فقط وهي تعني حرفيا كلمة "Slave" . وإذا كانوا يريدون حقا أن يسهموا في استئصال الفصل العنصري ، فليبدأوا باستئصال التمييز المتفشي ضد السود في مجتمعاتهم ؛ وإذا كان هذا كثيرا عليهم ، فليوقفوا على الأقل بيع النفط إلى جنوب افريقيا بدلا من أن يزيدوا غناهم يوما بعد يوم من أسعار المضاربة التي يحصلون عليها بسبب الحالة غير الطبيعية .

وعندما يتعلق الأمر بالفصل العنصري ، يصبح هدفهم الحقيقي ، هدفهم الوحيد هو نشر "الأكذوبة الكبرى" ، اسطورة "حلف" وهمي بين الفصل العنصري والصهيونية ، وإضفاء صورة زائفة على إسرائيل بأنها خارجة عن حظيرة الدول المتحضرة . وشاغلهم الوحيد هو

كيف يستخدمون - أو بالأحرى كيف يسيئون استخدام - الكفاح ضد الفصل العنصري لإضعاف وضع إسرائيل الدولي . وهذا في أعينهم الشرط المسبق لتوجيه ضربة قاتلة يعدون لها ويتوقون إلى توجيهها إلى إسرائيل .

لا يسعني أن اختتم بياني دون أكرر وبكل ما استطيع من قوة رسالة إسرائيل التي لا لبس فيها إلى افريقيا وإلى العالم المستنير :

"إن إسرائيل ترفض وتدين الفصل العنصري ، سواء كأيديولوجية أو كنظام سياسي . وتدعو إسرائيل جنوب افريقيا إلى الغاء الفصل العنصري ، والتخلي عن كل نوع من أنواع التمييز العنصري ، ومنح الحقوق المتساوية الكاملة لجميع مواطنيها ، سواء كانوا سودا أو بيضا أو ملونين" .

إن تكديس المزيد من القرارات المعادية لإسرائيل فيما يتعلق بالفصل العنصري لن يغير موقفنا أو يضعف تأييدنا . إنه مطلق غير مشروط . ولا يمكن لأية اعتبارات سياسية أو اقتصادية أو غيرها من الاعتبارات أن تغير إصرارنا على مكافحة العنصرية اينما وجدت ، في جنوب افريقيا أو في الشرق الأوسط .

إن وفد بلادي لم يتجنب الرد على الإدعاءات التي أثارها العرب ، وإنما رأى أنه من غير المناسب أو الكياسة الإنحراف بالمناقشة عن الموضوع الحقيقي ، مناهضة الفصل العنصري . ومع هذا ، وبغية تجنب أي سوء فهم ، يذكر بشكل قاطع أن سياسته الصلبة الطويلة الاجل هي عدم التعاون مع جنوب افريقيا في المجال النووي . واسمحوا لي بأن اقتبس باختصار مما قاله السيد اسحق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي في مقابلة إذاعية اجراها معه مؤخرا راديو إسرائيل . لقد قال ما يلي

"فيما يتعلق بالمجال النووي ، ليست لنا علاقات من أي نوع كان مع جنوب افريقيا . ولذلك ، فإن كل الروايات عن أية علاقة بين بلدينا بشأن هذا الأمر لا أساس لها إطلاقا ولا مبرر لها" .

وختاما ، اسمحوا لي بأن أقول مرة أخرى لاصدقائنا الافريقيين : إن إسرائيل معكم تماما ودون قيد أو شرط في كفاحكم العادل الصامد لاستئصال الفصل العنصري . انها معكم بصرف النظر عن موقفكم من كفاحنا من أجل التحرر . وبصرف النظر عن جميع القرارات الضعيفة التي تصدر في الامم المتحدة ضد إسرائيل بعرض تلقائي لرفع الايدي ، نحن معكم . وهذا الالتزام الذي لا يتزعزع دليل منطقي على المعتقدات الطويلة الاجل للشعب اليهودي التي ترجع إلى بداية تاريخه الالفي ، وعلى الرسالة التي جاء بها إلى العالم بأن البشر ، كل البشر ، خلقوا على صورة الله وأنهم ابناؤه الاحباء وبقدر متساور . وكما قال السيد بيريز :

"إن إسرائيل لن تسعى إلى حل وسط مع الفصل العنصري ، ولن تتغاضى عن أي نوع من أنواع التمييز العنصري ، إن الشخص اليهودي الذي يفعل هذا لن يكون بذلك يهوديا . الامر بهذه البساطة" .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : اؤكد انه لا يوجد في هذه القاعة من يصبوا إلى مجاراة ممثل النظام العنصري في تل أبيب في هذا الاسلوب الذي ميز به نفسه عن الآخرين والذي يعتمد أساسا على تزييف الحقائق وتشويهها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أُعطي الكلمة لممثل إسرائيل الذي يرغب في إثارة نقطة نظام .

السيد دويك (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، استرعي انتباهكم إلى حقيقة أن العادة جرت في الامم المتحدة على تسمية أي وفد باسم البلد الذي يمثله وليس باسماء مستعارة . وأكون ممتنا لكم للغاية إذا ما تفضلتم بتوجيه انتباه ممثل الجمهورية العربية السورية إلى ذلك .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس ، حسب فهمي انه قاطعني استنادا إلى نقطة نظام ، وإذا كان هذا صحيحا فإنه يجب أن يستند إلى مادة من النظام الداخلي للجمعية العامة ، وإلا فإنها ليست نقطة نظام . وبعد اذنكم ، سيادة الرئيس ، اتابع قراءة بياني .

كنت أقول إنه لا يوجد أحد في هذه القاعة يصبو إلى مجاراة ممثل النظام العنصري في تلك أبيب في هذا الأسلوب الذي ميز به نفسه عن الآخرين والذي يعتمد أساسا على تزييف الحقائق وتشويهها . لقد ارتأى هذا الممثل أن يواصل صباح اليوم حملته المسعورة ضدنا مدفوعا كالعادة بعنصريته وحقده ، وأن يضيف إلى مغالطات وأكاذيب البارحة مغالطات وأكاذيب جديدة . ولا غرابة في ذلك ، فقد اعتدنا من هذا النظام العنصري الإمعان في تزييف الحقائق وتشويهها بنفس الطريقة التي يمعن فيها في ارتكاب أعمال العدوان وتحدي الإرادة الدولية . ومهما يكن ، فإن الأمر يتطلب مني تصحيح هذه المغالطات ووضعها في إطارها الصحيح .

مرة ثانية ، يختتم كلمته بإعادة نكران التعاون الصهيوني مع جنوب افريقيا في المجال العسكري والنووي . إن هذا المتكلم يكذب بطريقة لا حدود لها مثل الكيان العنصري الذي يمثله والذي لا حدود له .

ما من شيء يبرهن على الصلة بين الصهيونية والفصل العنصري ويثبتها بمزيد من الجلاء مثل مستوى التعاون السياسي والعسكري والاقتصادي الذي لا شك فيه والمستمر دوما في التزايد بين النظامين العنصريين في بريتوريا وتل أبيب . وفي الواقع ، فإن قرار الجمعية العامة ٣١٥١ زاي (د - ٢٨) قد وصم هذه الصلة بتحالف آثم ومن ثم ادانه . وإن اللجنة الخاصة قد خلصت في تقريرها المعروض أمامنا إلى القول إن التقارير المتعلقة بالتعاون بين النظامين العنصريين في الميادين العسكرية وسائر الميادين تشير إلى أن هذا التعاون استمر على الرغم من جهود اخفائه لتجنب الانتقاد الدولي . ومن هنا نفهم قلق المجتمع الدولي الذي ما انفك يدين هذه العلاقات ويرى في تحالف النظامين العنصريين خطرا على البشرية ، خاصة وإن ما يعرف عن علاقاتهما هو أقل بكثير مما هو غير معروف .

إن طبيعة النظام العنصري في تل أبيب ودوره التخريبي في المنطقة العربية وضد الدول الافريقية أمران معروفان جيدا ولا يحتاجان إلى تكرار . فالارتباط العضوي بين النموذجين العنصريين من الوجهة الصهيونية على درجة كبيرة من الاهمية الاستراتيجية إذ يحتل نظام بريتوريا المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الامريكية في علاقته مع النظام العنصري في تل أبيب . وإن هذه العلاقة العضوية بينهما قد مكنتهما من مواصلة نهجهما العدواني والتنسيق بين آلتهما العسكرية المسخرة للعدوان والتوسع والقتل .

ولذلك فإننا نعتبر أن الكفاح ضد النظامين كفاح ضد عدو مشترك وضد العنصرية البشعة التي يمثلانها . وإن موقفنا هذا موقف مبدئي مهما حاول ممثل الصهيونية في هذه القاعة تمزيق وحدة كفاحنا . ونحن في هذا الموقف ننطلق من قناعتنا بأن تأييد نضال شعب جنوب افريقيا واجب يجب أن تنهض به جميع الشعوب المحبة للحرية والمؤيدة لحقوق الشعوب ، وقناعتنا بإننا وشعب جنوب افريقيا نخوض معركة مشتركة ضد العنصرية بكل أشكالها .

وختاما لا بد من الإشارة إلى أن جرائم هذا النظام العنصري في تل أبيب لا تقتصر على المنطقة العربية والافريقية وإنما عمل هذا النظام على نقل جرائمه إلى دول امريكا اللاتينية فكما علمنا مؤخرا تورط خبراء عسكريون من النظام العنصري في تل أبيب في تدريب فرق الموت التي تعمل لحساب مافيا المخدرات في كولومبيا والتي اغتالت خلال شهر آب/أغسطس الماضي أحد أبرز المرشحين للرئاسة في هذا البلد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أُكرر القول بصفتي رئيسا انه من المألوف مخاطبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باسمائها .

السيد حمادنه (الاردن) : أشار المندوب الإسرائيلي في مداخلته بأنه يستعمل حق الرد على كلمات بعض الوفود العربية ومن بينها الأردن . إن وفد بلادي لا يستعمل الاسلوب أو الالفاظ أو الالقاب أو النفاق وغير ذلك من تعابير .

لقد خرج المندوب الإسرائيلي في مداخلته عن الموضوع مدار البحث . فالجمعية العامة تناقش تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . ذلك التقرير الذي تم إعداده بدقة وحرص متناهيين ، واعتمد على معلومات ومصادر صادقة . وأكد ذلك التقرير على العلاقة بين نظامي جنوب افريقيا وإسرائيل ، كما أن أجهزة الإعلام الغربية أكدت على التعاون النووي والتسليحي بين إسرائيل وجنوب افريقيا . فالدول العربية لم تعد ذلك التقرير ولم تقم برصد أو تقديم المعلومات التي اعتمد عليها تقرير اللجنة أو أجهزة الإعلام الغربية وبالذات الامريكية .

إن اشقاءنا في افريقيا يتمتعون بالمعرفة والذكاء الذي يجعلهم يميزون بين البيانات البراقة والواقع . فتبرئة المندوب الإسرائيلي لحكومته محاولة للتضليل فواقع العلاقات المميزة بين إسرائيل وجنوب افريقيا ودعم إسرائيل لقوة ودفاع النظام العنصري في جنوب افريقيا يعرفه اخواننا الافارقة وكل دول العالم . وبهذا الخصوص فإنني اتوجه إلى إخواننا في افريقيا بأن يكونوا حذرين وواعين لكل الامور المتعلقة بالتعاون بين إسرائيل وجنوب افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أُعطي الكلمة لممثل إسرائيل الذي يرغب في الكلام مرة ثانية ممارسة لحق الرد . وأود أن أُذكره بأن بيانه محدد بخمس دقائق .

السيد دويك (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، بعد أن أمعنت التفكير ، واحتراما للكفاح ضد الفصل العنصري واحتراما لكم يتنازل وفدي عن حقه في الرد للمرة الثانية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل إسرائيل .

السيد محمد (العراق) : لا استطيع أن أُجاري مندوب إسرائيل فيما طرحه من كلمات لا تتناسب إطلاقا مع هذا المحفل الموقر . ولكني أود أن أُذكّر بأن المسألة قيد البحث لا تتعلق بتحديد مواقف معينة على أسس الاختلاف في الآراء أو الاجتهادات وإنما ترتكز على قضية واحدة هي حقيقة التعاون الاستراتيجي بين النظامين

العنصريين في تل ابيب وفي بريتوريا . وهذا التعاون له تاريخ طويل وموثق في العديد من الوثائق على المستويات الرسمية والاستخبارية والمنظمات الدولية وبخاصة في الامم المتحدة ، كما أن الحقائق التي تتكشف دوما وباستمرار عن تفاصيل هذا التعاون حقائق موثقة وتصدر عن جهات معروفة في اقترابها من هذه المصادر . ولا شك فإن أجهزة الإعلام الغربية والامريكية هي من المصادر المعروفة في هذا الاتجاه وبخاصة لدى حكام تل أبيب .

لذلك لن أُطيل في ردي المتعلق بهذه المسألة وإنما اترك الامر للمندوبين الموقرين في هذه الجمعية وبخاصة المندوبين الموقرين من افريقيا الذين لهم إطلاع واسع وتفصيلي على حقيقة هذا التعاون .

إن محاولات مندوب إسرائيل في التغطية على ذلك ، باستخراج الكلمات الجارحة ضد الوفود العربية ، لن تكون إلا محاولة بائسة تكشف تماما عن حقيقة المحاولة الإسرائيلية الفاشلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للقرار ٤٧٧ (د - ٥) المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ ، اعطي الكلمة للمراقب عن جامعة الدول العربية ، الذي يرغب في أخذ الكلمة للرد .

السيد مقصود (جامعة الدول العربية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني لا أريد ان اشير الى مسألة النفط . اعتقد ان ممثلة الكويت قد أعادت الامور الى نصابها بعد التشويهات المتعمدة التي سمعناها حول هذه المسألة .

يصيبني بعض الضجر من هذه الحالات . في كل مرة يعجز الممثل الاسرائيلي فيها عن الرد على انتقاد ما يلجأ الى الشتيمة محاولا المساس بمنتقديه . هذه هي وسيلة تخاطبه ، ليحرفنا عن التركيز على الحقائق التي تعترض تحاملاته . فهو يحاول بطريقة ما ان يعطي للكلمات معاني ليست صحيحة ولا صادقة . اسمحوا لي ان اشير الى ما لا يقل عن ثلاث من الكلمات التي استخدمها .

لقد حاول ان يعرض كلمة "جهاد" بطريقة يجعلها توحي بانها تعني نوعا من الحرب الطائشة . هذا هو النمط الذي يسلكه الصهاينة والاسرائيليون في الطريقة التي يعرضون فيها أي شكل من أشكال المقاومة . اننا نفخر بمصطلح "الجهاد" . انه يعني في اي نوع من أنواع القواميس "النضال" . والنضال هو السمة التي يتصف بها أي شخص - سواء كان في جنوب افريقيا او في الاراضي المحتلة - يريد ان يقاوم الاحتلال ويقام العنصرية . اننا ، كما تدل الانتفاضة الفلسطينية ، مجاهدون - اي مناضلون . واعتقد ان شعب جنوب افريقيا مجاهد . وان محاولة الممثل الاسرائيلي ان ينسب لهذا المصطلح قدرا أو بعدا من الطيش لدليل على طيشه .

أضف الى ذلك انه يعني ضمنا أن أي نوع من الانتقاد لسلوك اسرائيل أو لسياساتها يتساوى مع معاداة السامية . وهذه محاولة لاعطاء تحدي اسرائيل وازدرائها لقرارات الامم المتحدة ، وممارساتها في الاراضي المحتلة ، وسلوكها ، وتحالفها الاستراتيجي مع نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، حصانة من اي انتقاد . انه لجوء الى استخدام شكل من اشكال الارهاب التخاطبي : اذا انتقد المرء إسرائيل ، قد تكون لديه مشاعر معادية للسامية .

وأود أن اجيب بالنيابة عن الدول العربية على هذه المسألة . نحن لسنا ساميين فحسب بل نبغض التمييز ، لأن التمييز بالنسبة لنا مشكلة ، كما هو مشكلة بالنسبة للعديد من مجتمعات العالم . اما بالنسبة لجنوب افريقيا واسرائيل فان التمييز سياسة . واذا كان هناك اي ذكر لممارسات تمييزية في اي بلد عربي - وانا لا انكر انها قد تكون قد وُجدت في السابق أو موجودة حاليا - فإن وجود هذا التمييز يسبب لنا الحرج ، بينما يتخذ التمييز في اسرائيل والفصل العنصري في جنوب افريقيا طابعا مؤسسيا ويعد وفاء بالتزام ايديولوجي .

اننا لا نتكلم عن اليهودية . فنحن على معرفة بالقيم اليهودية ، وبالتراث الروحي لليهودية ، وبمعاناة اليهود ، وخصوصا خلال المحرقة . اننا نشعر بأن اليهودية جزء من تراثنا ، وكما اظهرت الانتفاضة الفلسطينية فان اليهودية جزء من مصيرنا . ولكن زعم الصهاينة بانهم الوديعون لليهودية والقيم اليهودية بأكملها تشويه كبير للقيم الروحية لليهودية . ومن بين القيم اليهودية الاحساس بالمعاناة الانسانية . وقد اعرب عن ذلك بالسخط الذي ابداه الكثيرون من اليهود في ارجاء العالم على ما تقوم به المؤسسة الصهيونية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، اي اجراءاتها القمعية .

انني انكر ان يكون لاي ممثل اسرائيلي حق يطالب به في كامل ومجمل التجربة اليهودية . ولهذا السبب اردت ان اعيد الامور الى نصابها بشأن موقفنا المبدئي . إن الحقائق التي يجرى الكشف عنها هنا تعترض تحاملات الالتزام الايديولوجي لإسرائيل وتعنتها ، الأمر الذي يفسر علاقاتها الاستراتيجية وتعاطفها مع نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥